

رأصد الاقتصاد والاستثمار السعودي

الربع الأول 2024م



“هدفنا الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك”

- خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود



“إن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة،
وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا”

- صاحب السمو الملكي ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

انقر على العنوان المطلوب

4	الملخص التنفيذي
6	القسم الأول: الاقتصاد العالمي
7	أولاً: النمو الاقتصادي
11	ثانياً: أسواق الطاقة
13	القسم الثاني: الاقتصاد السعودي
14	أولاً: متانة الاقتصاد السعودي، والتوقعات المحلية والدولية
15	ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي
24	القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة
25	أولاً: مستهدفات المملكة المرتبطة بمؤشرات الاستثمار
26	ثانياً: الاستثمار في المملكة
33	ثالثاً: المملكة في المؤشرات الدولية
35	رابعاً: الجهود الداعمة لبيئة الاستثمار في المملكة
40	خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار
41	سادساً: أبرز ميادرات المملكة في دعم الاستثمار
42	القسم الرابع: السياحة الساحلية في المملكة نشاط اقتصادي واعد ومستدام
43	أولاً: السياحة الساحلية كنشاط اقتصادي جديد
44	ثانياً: منظومة البحر الأحمر
45	ثالثاً: استراتيجية السياحة الساحلية في المملكة
48	رابعاً: تطورات وإنجازات السياحة الساحلية في المملكة

الملخص التنفيذي (2/1)

- بحسب ما جاء في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن **صندوق النقد الدولي** في شهر أبريل من العام 2024م، سجلت تقديرات الصندوق للناتج الإجمالي العالمي نمواً بنحو 3.2% للعام 2023م، وذلك بارتفاع طفيف يقدر بحوالي 0.1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات الصندوق في يناير من العام 2024م.
- أشارت توقعات **صندوق النقد الدولي** بأن يستمر النمو العالمي بنفس الوتيرة في عامي 2024م و 2025م عند 3.2%
- على الصعيد المحلي، يتوقع **صندوق النقد الدولي** نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي لعامي 2024م و 2025م بنسبة 2.6% و 6.0% على التوالي. وقد جاءت المملكة في **المرتبة الثانية** من حيث معدل النمو بين دول مجموعة العشرين في عام 2025م.
- أشارت تقديرات **صندوق النقد الدولي** بحسب ما جاء في نشرة أبريل 2024م، إلى وصول معدلات التضخم للاقتصادات المتقدمة خلال عام 2023م إلى 4.6%، و 8.3% لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في حين أشارت توقعات الصندوق إلى أن التضخم سيبلغ ما نسبته 2.6% في العام 2024م للاقتصادات المتقدمة، و 8.3% لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
- بحسب أحدث بيانات صادرة عن **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بالانخفاض في عام 2023م بنسبة 12% مقارنة بالعام السابق؛ نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.
- حقق **مؤشر مديري المشتريات** للإنتاج الصناعي العالمي ارتفاعاً بنسبة 1.5% على أساس سنوي، عند متوسط 50.3 نقطة في الربع الأول من العام 2024م مقارنةً بنحو 49.6 نقطة في الربع المماثل من العام السابق محققاً ارتفاعاً بحوالي 0.7 نقطة في نفس الفترة.
- شهدت **أسعار النفط تراجعاً في الربع الأول** من العام 2024م، حيث سجل متوسط سعر خام برنت في الربع الأول من العام 2024م انخفاضاً بنسبة 0.5% على أساس سنوي ليصل إلى متوسط 81.8 دولاراً/برميل، مقارنةً بمتوسط 82.2 دولاراً/برميل، في الربع المماثل من العام السابق. كما سجل متوسط إنتاج النفط في المملكة انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2024م بنحو 13.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.
- تراجعت **أسعار الغاز الطبيعي** في كل من **أسواق الغاز الأمريكية والأوروبية** خلال الربع الأول للعام 2024م بحوالي 19.9% و 47.9% على التوالي مقارنةً بالربع الأول من العام السابق.
- وفقاً للتقديرات السريعة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجلت كلاً من **الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية للربع الأول من العام 2024م** نمواً بنسبة 2.8% و 2.0% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضاً بنسبة 1.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 10.6%.
- شهدت **مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد والسحوبات النقدية** ارتفاعاً في الربع الأول من العام 2024م بنسبة 12.6% و 13.1% و 2.6% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.
- انخفض **معدل البطالة للسعوديين** في الربع الرابع من العام 2023م إلى 7.7% مقارنةً بنسبة 8.6% في الربع الثالث من العام 2023م لتقترب من تحقيق مستهدف رؤية السعودية 2030 والبالغ 7.0%. كما انخفض معدل البطالة الإجمالي إلى 4.4% مقارنةً بنسبة 5.1% في الربع الثالث من العام 2023م.
- سجّل **عرض النقود** ارتفاعاً بنحو 8.3% في الربع الأول من العام 2024م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 20.7%.

الملخص التنفيذي (2/2)

- بلغ متوسط التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في المملكة 1.7% خلال الربع الأول من عام 2024م، مقارنةً بمعدل 3.0% في الربع الأول من العام السابق؛ يُعزى ذلك إلى الارتفاع في أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.4%، تليها أسعار المطاعم والفنادق بنسبة 2.4%.
- ارتفع مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي) في الربع الأول من العام 2024م بنحو 17.1% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، كما سجل مؤشر السوق الموازي (نمو) نمواً بنسبة 30.9% خلال نفس الفترة.
- سجلت الأصول الاحتياطية في الربع الأول من العام 2024م ارتفاعاً بنسبة 3.8% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2023م، نتيجة لارتفاع النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبة 14.6% خلال نفس الفترة.
- سجلت الصادرات غير النفطية* في الربع الأول من عام 2024م ارتفاعاً بنسبة 3.3% لتصل إلى 69.8 مليار ريال مقارنةً بنحو 67.6 مليار ريال خلال نفس الفترة من عام 2023م.
- بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإسمي في الربع الرابع من العام 2023م نحو 283 مليار ريال، كما بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي نحو 27.8% خلال نفس الفترة.
- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة في الربع الرابع من العام 2023م ارتفاعاً بنسبة 32.2% على أساس سنوي، في حين شهد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الرابع من العام 2023م نمواً بنسبة 1.7% مقارنةً بالربع السابق من نفس العام.
- بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة في العام 2023م نحو 72 مليار ريال مسجلةً نمواً بنسبة 12.1% مقارنةً بالعام 2022م بعد استبعاد صفقة أرامكو.
- تُشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إغلاق نحو 64 صفقة استثمارية خلال الربع الأول من العام 2024م. كما حققت التراخيص الاستثمارية المُصدرة في الربع الأول من العام 2024م ارتفاعاً بنسبة 92.9% لتسجل نحو 3,157 ترخيص مقارنةً بنحو 1,637 ترخيصاً بالفترة المماثلة من العام السابق (بعد استبعاد التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالف نظام مكافحة التستر التجاري).
- حققت المملكة مراكزاً متقدمة في عدد من المؤشرات الدولية لعامي 2023م و 2024م، حيث حصلت على المرتبة الأولى في كل من مؤشر إجمالي الاستثمار الجريء ومؤشر الثقة في الحكومة ومؤشر ثقة المستهلك للاستثمار، كما حققت المرتبة الثانية في كل من مؤشر ثقة المستهلك ومؤشر التنافسية العالمية في الأمن السيبراني.
- تقوم وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بدور جوهري في الترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات، حيث نظمت و شاركت في 13 فعالية محلية ودولية خلال الربع الأول من العام 2024م في مختلف المجالات، مثل: القطاع العقاري، وقطاع الصناعة، وقطاع الرياضة، وقطاع التكنولوجيا، وقطاع التعدين، كما شاركت الوزارة في العديد من منتديات الاستثمار بين المملكة وعدد من الدول.
- انطلاقاً من أهمية السياحة الساحلية في المملكة والتي تُعد نشاطاً اقتصادياً جديداً ونقله نوعية في قطاع السياحة وأنشطة الإقامة والخدمات الغذائية، تم تسليط الضوء في قسم لمحة استثمارية على السياحة الساحلية في المملكة، والتي تجمع بين الفخامة، وجمال الطبيعة الخلابة للجزر، والمعالم الثقافية المميزة، من خلال توفير مجموعة من التجارب الحصرية والفريدة للسياح القادمين من مختلف أنحاء العالم.

*الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير



01

الاقتصاد العالمي

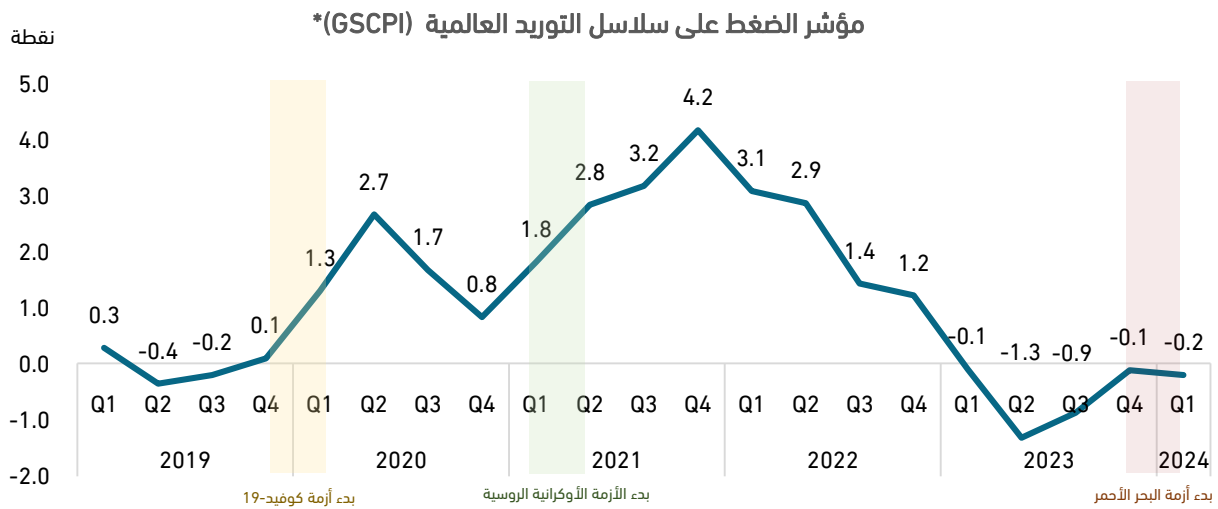


القسم الأول: الاقتصاد العالمي أولاً: النمو الاقتصادي

1. توقعات الاقتصاد العالمي

بحسب ما جاء في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أبريل من العام 2024م، سجلت **تقديرات صندوق النقد الدولي (IMF)** للناتج العالمي نمواً بنحو 3.2% للعام 2023م، وذلك بزيادة طفيفة تُقدر بحوالي 0.1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات الصندوق الصادرة في شهر يناير من العام 2024م. كما أشارت توقعات الصندوق بأن يستمر النمو العالمي بنفس الوتيرة في عامي 2024م و2025م عند 3.2%، إلا أنه يُعد أقل من متوسط النمو السنوي للفترة (2000-2019)م والبالغ 3.8%، ويُعزى هذا التباطؤ إلى الآثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19، والأزمة الأوكرانية الروسية، والأزمات الجيوسياسية بشكل عام. كما رفع الصندوق توقعاته لنمو الاقتصادات المتقدمة لعامي 2024م و2025م إلى 1.7% و 1.8% على التوالي، في حين خفض توقعاته لنمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لعام 2024م عند 4.2%، واستقرار النمو لعام 2025م عند نفس النسبة 4.2%.

وعلى الرغم من التحديات الجيوسياسية التي تواجه مسار البحر الأحمر، إلا أن مؤشر الضغط على سلاسل التوريد العالمية* انخفض إلى (-0.2%) في الربع الأول من العام 2024م، مقارنة بنحو (-0.1%) في الربع الرابع من عام 2023م مما يشير إلى انخفاض الضغط على سلاسل الإمداد العالمية.



المصدر: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك

*يقيس المؤشر ضغط سلاسل التوريد العالمية، والذي تم تطويره من قبل الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ويجمع بين العديد من المؤشرات في مجال النقل والتصنيع، منها: تكاليف النقل العالمية، مثل تكاليف الشحن البحري، ومؤشر "Harper index"، ومؤشر "Baltic Dry Index (BDI)"، ومؤشر تكلفة النقل الجوي، كما يستخدم المؤشر عدد من المؤشرات الفرعية لمؤشر مديري المشتريات، مثل "أوقات التسليم" و "الأعمال المتراكمة" و "الأسهم المشتراة" و "الطلبات الجديدة"، وعندما تكون قيمة المؤشر صفر فيعني عدم وجود ضغط على سلاسل التوريد، بينما يعكس ارتفاع قيمة المؤشر لأعلى من صفر بوجود ضغط على سلاسل التوريد.

أما فيما يخص اقتصاد المملكة العربية السعودية، جاءت تقديرات صندوق النقد الدولي بنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024م بنسبة 2.6%. منخفضة بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن تقديرات الصندوق في يناير 2024م، بينما ارتفعت بمقدار 0.5 نقطة مئوية لعام 2025م لتصل إلى 6.0% وذلك مقارنة بتوقعات الصندوق الصادرة في شهر يناير 2024م. كما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية كأعلى توقعات نمو لعام 2025م بالمقارنة مع دول مجموعة العشرين.

معدلات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سنوي، %)	2022م	2023م	2024م*	2025م*
الاقتصاد العالمي	3.5	3.2	3.2	3.2
الدول المتقدمة	2.6	1.6	1.7	1.8
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.1	4.3	4.2	4.2
المملكة العربية السعودية	**7.5	**0.8-	2.6	6.0
الولايات المتحدة	1.9	2.5	2.7	1.9
الصين	3.0	5.2	4.6	4.1
اليابان	1.0	1.9	0.9	1.0
الهند	7.0	7.8	6.8	6.5
منطقة اليورو	3.4	0.4	0.8	1.5

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2024م)
*توقعات
**الهيئة العامة للإحصاء

2. التضخم

تشير توقعات صندوق النقد الدولي، بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في نسخته المنشورة في أبريل 2024م، لانخفاض معدل التضخم العالمي من 6.8% في عام 2023م إلى 5.9% في العام 2024م، و 4.5% في العام 2025م. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، يتوقع أن تشهد انخفاضاً أكبر في العام 2024م، وذلك بمقدار 2.0 نقطة مئوية، وأن تعود بشكل أسرع إلى معدلات قريبة من متوسطها قبل الجائحة (2017-2019)م، حيث يتوقع أن يبلغ التضخم في الاقتصادات المتقدمة نحو 2% في العام 2025م. وتتمثل دوافع هذه التوقعات بانخفاض التضخم بشكل عام، نتيجة آثار تشديد السياسة النقدية، وتراجع أسعار الطاقة والسلع.

معدل التضخم (نسبة مئوية %)	2022م	2023م	2024م**	2025م**
الاقتصاد العالمي	8.7	6.8	5.9	4.5
الاقتصادات المتقدمة	7.3	4.6	2.6	2.0
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	9.8	8.3	8.3	6.2

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2024م)
**توقعات

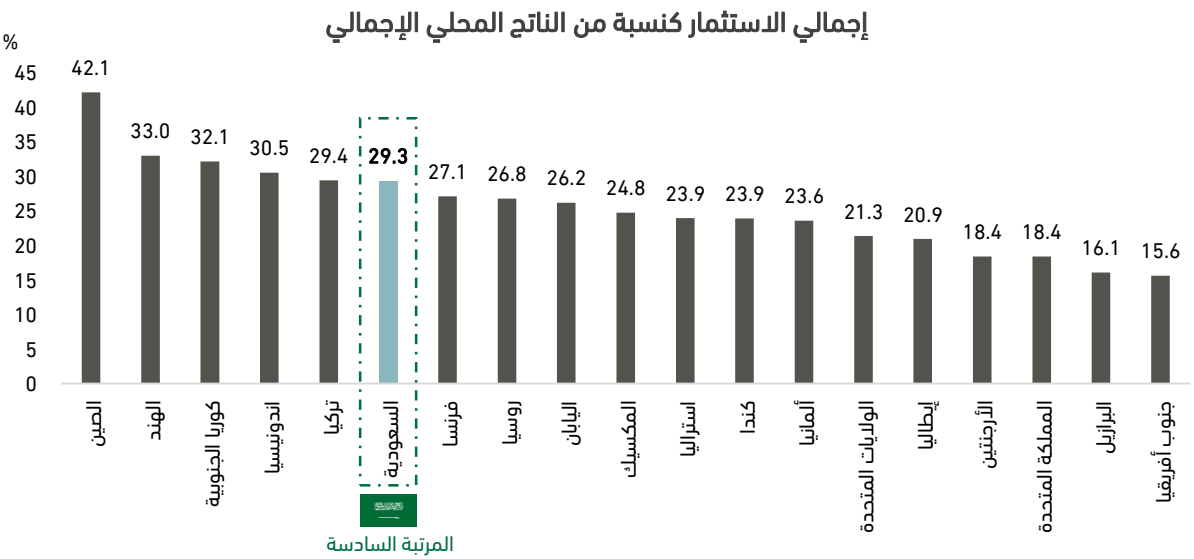
3. الاستثمار العالمي

بحسب أحدث البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي المنشورة في أبريل من العام 2024م، بلغت نسبة مساهمة الاستثمار العالمي في الناتج الإجمالي العالمي نحو 26.6% في عام 2023م، مرتفعاً عن توقعاته في أكتوبر من العام 2023م، والتي كانت عند 26.4% لنفس العام. إلا أن الاستثمار العالمي تراجع في عام 2023م مقارنة بعام 2022م، نتيجة لانخفاض نسبة مساهمة الاستثمار العالمي في الناتج الإجمالي لكل من: الاقتصادات المتقدمة، الاقتصادات المتقدمة (G7)، الأسواق الصاعدة والاقتصادات الناشئة والاتحاد الأوروبي.

نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي (نسبة مئوية%)	2022	2023	*2024	*2025
الاقتصاد العالمي	27.5	26.6	26.5	26.7
الاقتصادات المتقدمة	23.5	22.7	22.3	22.5
الاقتصادات المتقدمة (G7)	23.1	22.2	21.9	22.0
الأسواق الصاعدة والاقتصادات الناشئة	33.0	32.2	32.3	32.4
الاتحاد الأوروبي	25.0	23.2	22.5	22.7

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، (آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2024م)
*توقعات

وبحسب صندوق النقد الدولي، حققت المملكة العربية السعودية المرتبة السادسة على مستوى دول مجموعة العشرين من حيث معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2023م



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي

1.3 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ما زالت الاستثمارات العالمية ولاسيما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعاني نتيجة التوترات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات أسعار الفائدة وتأثيرها على النمو الاقتصادي. فبحسب أحدث البيانات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في أبريل 2024م، استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بالانخفاض في عام 2023م بنسبة 12% مقارنة بالعام السابق، كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجموعة العشرين لتحقيق انخفاضاً بنسبة 34% في عام 2023م. في المقابل ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 11% خلال نفس الفترة.

معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل (نسبة مئوية%)	2021م	2022م	2023م*
الاستثمار العالمي	70	27-	12-
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	88	38-	11
دول مجموعة العشرين	64	9-	34-

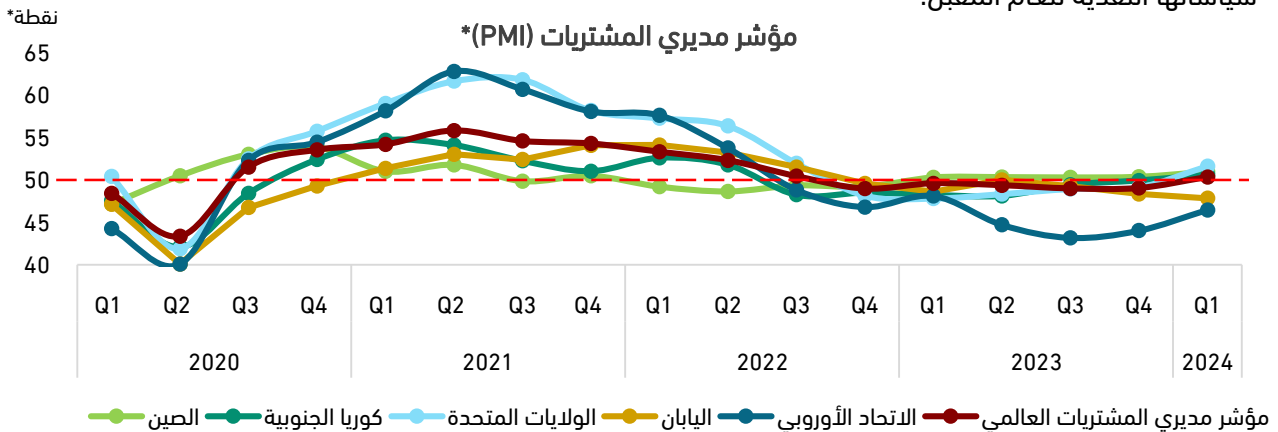
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-أبريل 2024م
* بيانات أولية.

4. مؤشر مديري المشتريات العالمي

سجل مؤشر مديري المشتريات للإنتاج الصناعي العالمي* ارتفاعاً بنسبة 1.5% في الربع الأول من العام 2024م على أساس سنوي، حيث بلغ متوسط المؤشر 50.3 نقطة مقارنة بنحو 49.6 نقطة في الربع الأول من العام السابق محققاً ارتفاعاً بحوالي 0.7 نقطة في نفس الفترة. كما شهدت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والصين ارتفاعاً بنحو 8.0% و 4.9% و 1.3% على التوالي خلال الربع الأول من العام 2024م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، في حين أظهر المؤشر انخفاضاً في كل من دول الاتحاد الأوروبي واليابان بحوالي 3.4% و 1.6% على التوالي خلال نفس الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تحسن في قيم المؤشر للدول المختارة، وذلك بالرغم من تسجيل كلاً من اليابان ودول الاتحاد الأوروبي انخفاضاً في قيمة المؤشر، إلا أنه يعتبر أقل حدة من الربع الأول لعام 2023م، حيث بلغ الانخفاض حينها 5.5 نقطة و 9.5 نقطة على التوالي على أساس سنوي. مما يعكس تحسناً في ظروف الأعمال على مستوى الاقتصاد العالمي

ويلحظ أيضاً أن مؤشر مديري المشتريات للاتحاد الأوروبي هو الأكثر انخفاضاً مقارنة بالدول المختارة، حيث بلغ في الربع الأول من العام 2024م نحو 46.4 نقطة، نتيجة إلى تراجع الأنشطة الصناعية في المنطقة وضعف الإنتاج فيها، مما يثير المخاوف إلى حدوث مزيد من التباطؤ الاقتصادي في المنطقة في حال لم تقلص البنوك المركزية سياساتها النقدية للعام المقبل.



المصدر: IHS MARKIT

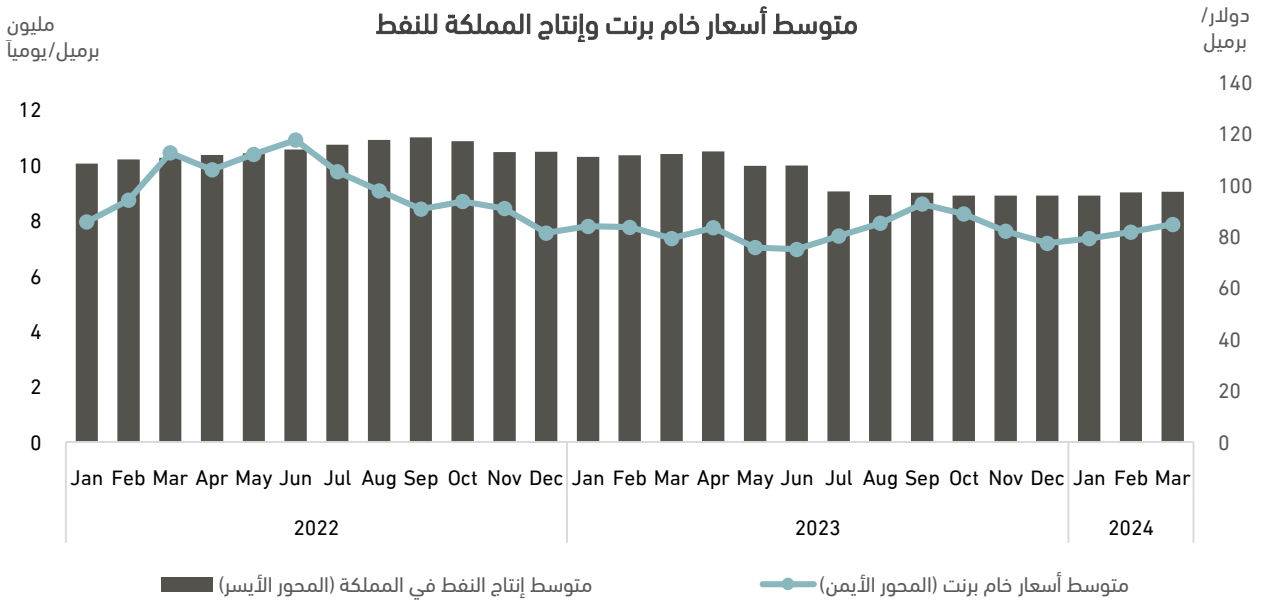
*مؤشر مديري المشتريات للإنتاج الصناعي العالمي يشير إلى اتجاه المسارات الاقتصادية في الصناعة حيث أنه يأخذ في الاعتبار كل من الطلبات الحديثة، التوظيف، المخرجات الإنتاجية، الوقت الذي يستغرقه الموردون للتوصيل ومخزون المشتريات. وفي حال كان المؤشر < 50 نقطة فإنه يوضح تحسن مقارنة بالشهر السابق

ثانياً: أسواق الطاقة 1- النفط

وتشير توقعات منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" بحسب ما جاء في تقرير المنظمة لشهر أبريل 2024م، ببقاء نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2024م دون تغيير عند 2.2 مليون برميل/يومياً، أما في العام 2025م فإنه من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط نمواً قوياً قدره 1.8 مليون برميل/يومياً على أساس سنوي.

شهدت أسواق النفط العالمية في العام 2023م تحديات مختلفة أدت إلى تذبذب الأسعار، وبالنظر إلى الأداء الفعلي لأسعار النفط في الربع الأول من العام 2024م، يشير تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، إلى تراجع متوسط سعر خام برنت بنسبة 0.5% على أساس سنوي ليصل إلى متوسط 81.8 دولاراً/برميل، مقارنةً بمتوسط 82.2 دولاراً/برميل، في الربع المماثل من العام السابق. كما يلاحظ وجود تحسن في أسعار النفط لشهر مارس من العام 2024م مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، حيث بلغت نحو 84.7 دولار/برميل بارتفاع بنسبة 3.6%.

وعلى جانب إنتاج النفط، فقد سجل متوسط إنتاج النفط في المملكة انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2024م بنحو 13.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ليصل إلى إجمالي متوسط إنتاج 9 مليون برميل/يومياً مقارنةً بمتوسط إنتاج 10.4 مليون برميل/يومياً في الربع المماثل من العام السابق. وذلك كنتيجة لقرار أوبك+ في منتصف العام 2023م بخفض الإنتاج النفطي للحفاظ على استقرار أسعار النفط المتراجعة وتوازن أسواق النفط العالمية.



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

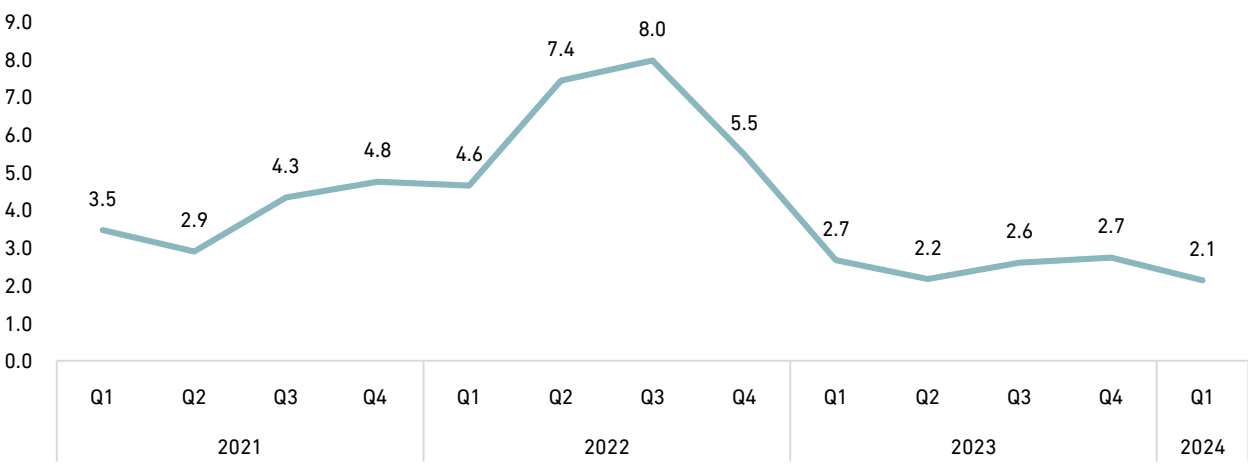
2-الغاز الطبيعي

تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" إلى انخفاض متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي خلال الربع الأول من العام 2024م بحوالي 19.9% على أساس سنوي، ليصل إلى متوسط 2.1 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنةً بمتوسط 2.7 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، في الربع المماثل من العام السابق.

كما شهدت أسعار الغاز في أوروبا تراجعاً في نفس الفترة حيث سجل متوسط سعر الغاز الطبيعي في السوق الأوروبي في الربع الأول من العام 2024م انخفاضاً بحوالي 47.9% على أساس سنوي، ليصل إلى متوسط 8.8 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنةً بمتوسط 16.8 دولار/مليون وحدة حرارية في الربع المماثل من العام السابق.

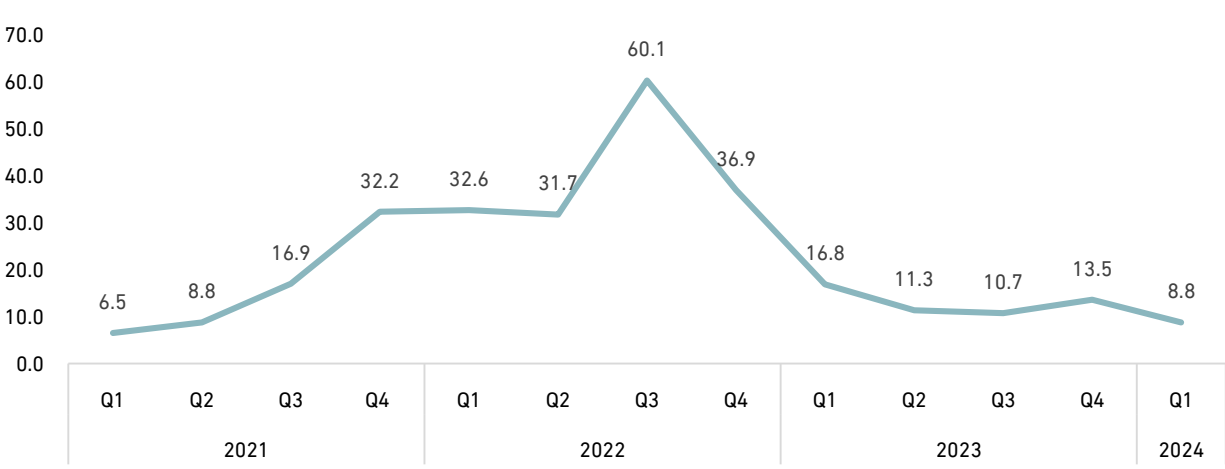
متوسط أسعار الغاز الطبيعي - الولايات المتحدة الأمريكية

دولار / مليون وحدة حرارية
بريطانية



متوسط أسعار الغاز الطبيعي - أوروبا

دولار / مليون وحدة حرارية
بريطانية



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)



02

الاقتصاد السعودي

القسم الثاني: الاقتصاد السعودي

أولاً: متانة الاقتصاد السعودي، والتوقعات المحلية والدولية

وأظهرت **تقديرات بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م**، الصادر عن وزارة المالية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة بنحو 4.4% في عام 2024م و 5.7% في عام 2025م، مدفوعاً بالنمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، وذلك في ظل الجهود المبذولة لتعزيز دور القطاع الخاص ورفع مساهمته في النمو الاقتصادي للمملكة.

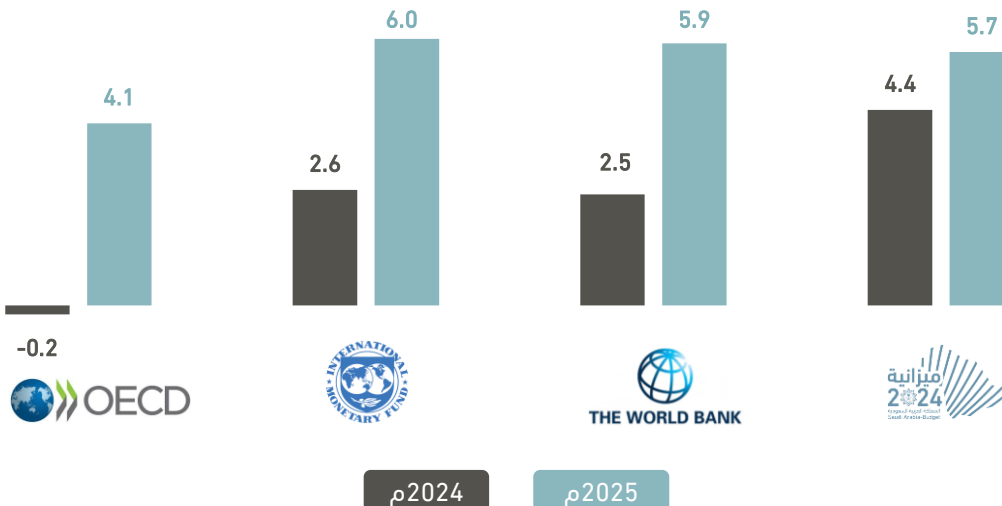
وقد أكدت **وكالة فيتش "Fitch"** تصنيفها الائتماني للمملكة عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفقاً لتقريرها الصادر في شهر فبراير من العام 2024م، وتوقعت الوكالة نمو القطاع الخاص غير النفطي بمعدل يصل إلى 4.5% بين عامي 2024-2025م، وذلك في ظل استمرار المملكة بالإصلاحات المالية. كما أكدت **وكالة ستاندر آند بورز (S&P)** في تقريرها الصادر في شهر مارس من العام 2024م إلى تصنيف المملكة الائتماني عند "A/A-1" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأكدت الوكالة أن هذا التصنيف جاء على خلفية استمرار جهود المملكة في الإصلاحات الملحوظة في السنوات الأخيرة وأثرها على مرونة اقتصادها، والمساهمة بدعم تطور نمو القطاع غير النفطي ورفع الإيرادات المالية العامة، كما توقعت ارتفاع نمو الناتج المحلي للمملكة بمعدل متوسط 3.3% خلال الأعوام 2024م إلى 2027م.

شهد اقتصاد المملكة تطورات إيجابية خلال السنوات الماضية، وذلك نتيجة للإصلاحات الاقتصادية القائمة التي بدأت منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 والتي أسهمت بدورها في تحسن أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، مما يدعم مستهدف المملكة لتصبح ضمن أكبر 15 اقتصاداً على مستوى العالم بحلول عام 2030م.

وعلى الرغم من التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن **توقعات صندوق النقد الدولي (IMF) الصادرة في شهر أبريل من العام 2024م** تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 2.6% في عام 2024م بانخفاض مقداره 0.1 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة الصادرة في شهر يناير 2024م في حين رفع صندوق النقد توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام 2025م من 5.5% إلى 6.0%. مما يعكس قوة ومتانة الاقتصاد السعودي.

كما أشارت **توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادرة في شهر مايو 2024م** إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 0.2% في عام 2024م بينما توقع نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 4.1% في عام 2025م. في حين توقع البنك الدولي (World Bank) في نشرته الصادرة في شهر أبريل 2024م نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 2.5% في عام 2024م وبنسبة 5.9% في عام 2025م.

توقعات نمو الاقتصاد السعودي (%)



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2024م)، تقرير البنك الدولي (الصراع والديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل 2024م)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مايو 2024م)

ثانيًا: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي

1. القطاع الحقيقي

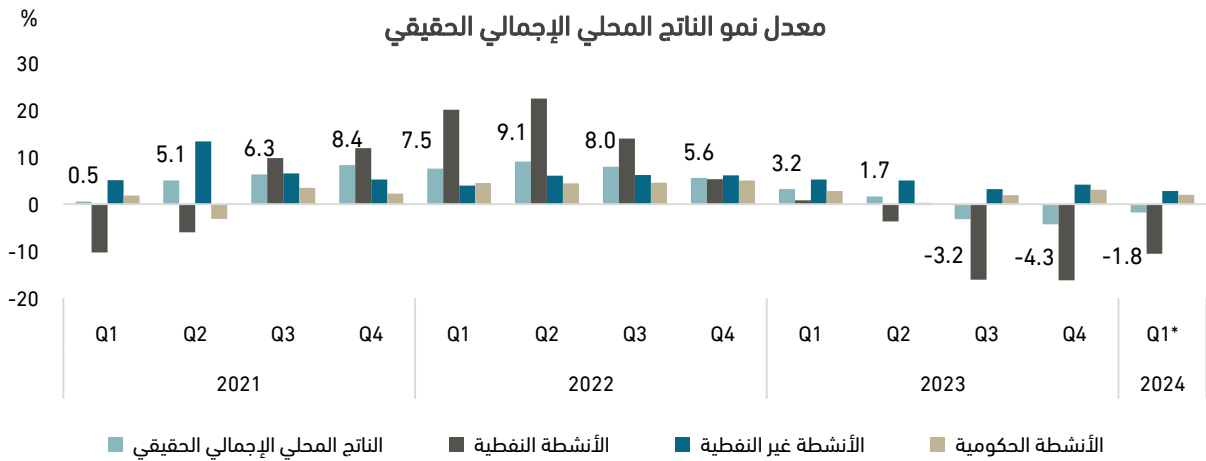
وفقاً للتقديرات السريعة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من العام 2024م، انخفاضاً بنسبة 1.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 10.6% نتيجة إلى التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط في المملكة. في حين سجلت كلاً من الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية نمواً بنسبة 2.8% و 2.0% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

وبحسب أحدث البيانات الصادرة من البنك المركزي السعودي (ساما) لشهر مارس من العام 2024م، سجّلت مؤشرات الاستهلاك الرئيسية معدلات نمو ملحوظة خلال الربع الأول من العام 2024م، حيث

ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد والسحوبات النقدية بنسبة 12.6% و 13.1% و 2.6% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

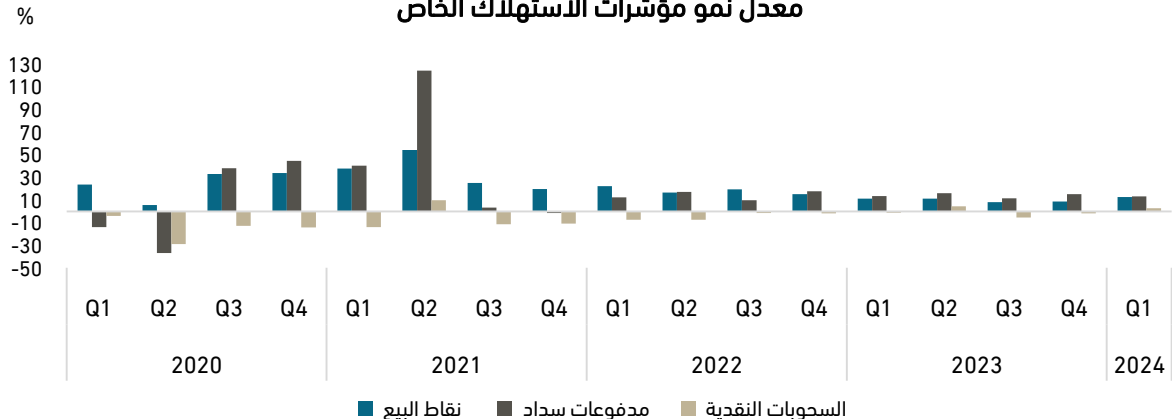
ويأتي الارتفاع في مبيعات نقاط البيع نتيجةً إلى زيادة المبيعات في قطاعي الخدمات والسلع المتنوعة والمجوهرات بنسبة 28.7% و 26.2% على التوالي في الربع الأول من العام 2024م، كما ارتفعت عدد عمليات نقاط البيع لكلا القطاعين بنسبة 25.0% و 5.6% على التوالي خلال نفس الفترة.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
* تقديرات سريعة

معدل نمو مؤشرات الاستهلاك الخاص



المصدر: البنك المركزي السعودي

1.1 سوق العمل

أوضحت إحصاءات سوق العمل للربع الرابع من العام 2023 بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء **انخفاض معدل البطالة للسعوديين** إلى 7.7% مقارنةً بنسبة 8.6% في الربع الثالث من العام 2023م وبذلك تقترب من تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 والبالغ 7.0%، ويعود ذلك إلى انخفاض معدل البطالة للسعوديات الإناث إلى 13.7%، في حين استقر معدل البطالة للسعوديين الذكور عند 4.6% خلال نفس الفترة. وعلى جانب معدل البطالة لغير السعوديين فقد انخفض إلى 1.1% مقارنةً بالربع السابق من نفس العام. لينخفض إجمالي معدل البطالة إلى 4.4% مقارنةً بنسبة 5.1% في الربع الثالث من العام 2023م.

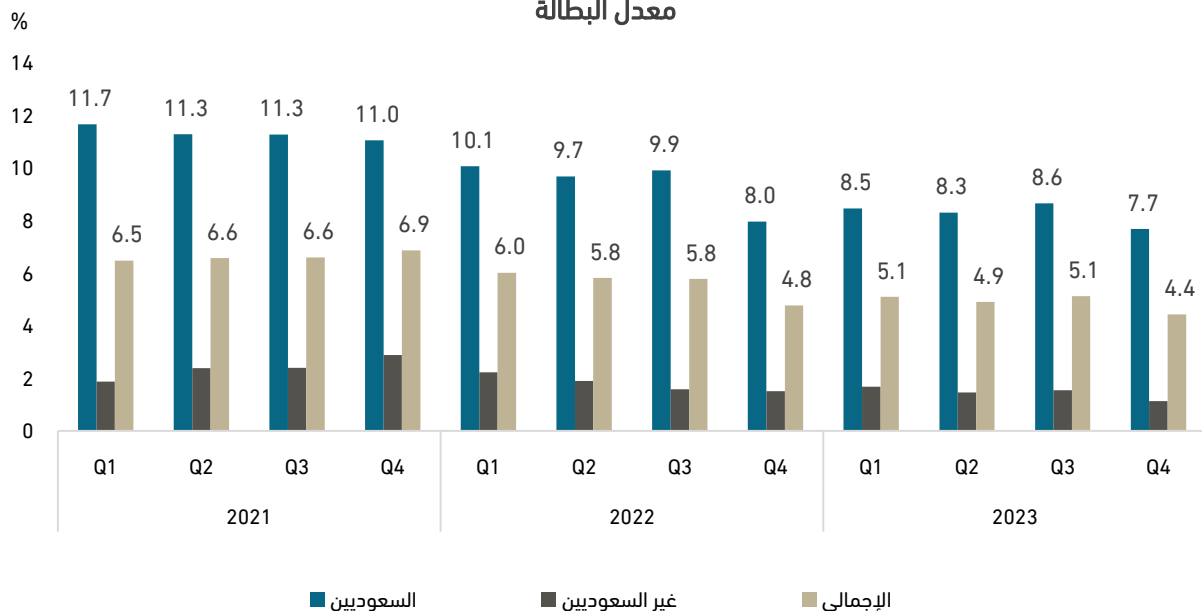
كما سجل **معدل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان** (السعوديين وغير السعوديين) انخفاضاً ليصل إلى 60.4% في الربع الرابع من العام 2023م مقارنةً بنسبة 60.9% في الربع الثالث من العام 2023م.

وبالنظر إلى **مؤشرات الاستثمار الخاص** خلال الربع الأول من عام 2024م، فقد انخفض **متوسط مؤشر مديري المشتريات** بنسبة 4.0% ليصل إلى 56.5 نقطة مقارنةً بنحو 58.9 نقطة في الربع الأول من العام السابق؛ إلا أنه ظل أعلى بكثير من المستوى المحايد (50 نقطة)، ويُعزى ذلك إلى تحسن أداء القطاع الخاص غير النفطي.

كما شهد **مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي** انخفاضاً بنسبة 8.4% في الربع الأول من عام 2024م مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق. وبالنظر **لمبيعات الإسمنت**، فقد شهدت انخفاضاً بنحو 4.7% في الربع الأول من العام 2024م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، لتصل إلى 12.6 مليون طن؛ ويعود انخفاض مبيعات الإسمنت إلى ارتفاع مستويات الفائدة وتأثيره على حجم الطلب.

وتُشير بيانات **الرقم القياسي العام لأسعار العقارات** في الربع الأول من العام 2024م إلى ارتفاع المؤشر بنسبة 0.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ نتيجةً إلى ارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 1.2%، في حين انخفضت أسعار العقارات التجارية وعقارات القطاع الزراعي بنسبة 0.5% و 0.1% على التوالي.

معدل البطالة



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

2. القطاع النقدي

1.2 عرض النقود والأصول الاحتياطية

بناءً على بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) سجل عرض النقود ارتفاعاً بنحو 8.3% في الربع الأول من العام 2024م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 20.7% (نمو الودائع الزمنية والادخارية الحكومية بنسبة 13.3%، والشركات والأفراد بنسبة 28.1%). كما سجلت الأصول الاحتياطية في الربع الأول من العام 2024م ارتفاعاً بنسبة 3.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2023م؛ نتيجة لارتفاع النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبة 14.6% خلال نفس الفترة

2.2 أسعار الفائدة

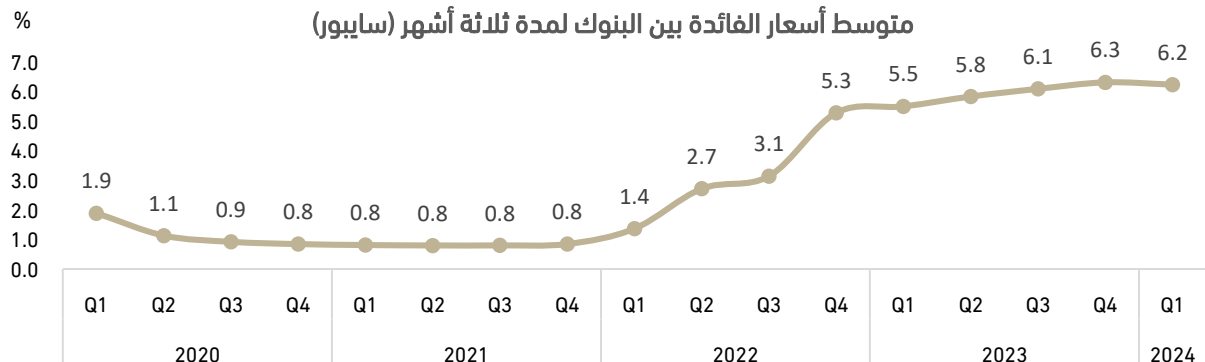
سجل متوسط أسعار الفائدة بين البنوك (سايبور) نحو 6.2% خلال الربع الأول من العام 2024م مرتفعاً بنحو 0.75 نقطة أساس عن الربع الأول من العام 2023م، كما ارتفعت معدلات إعادة الشراء (ريبو) إلى 6.0%، واتفاقية إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس) إلى 5.5% خلال نفس الفترة؛ وذلك لارتفاع معدل الفائدة الأمريكي.

وبالمقابل لايزال حجم الإقراض مرتفعاً في المملكة، حيث سجلت الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام خلال الربع الأول من العام 2024م ارتفاعاً بنسبة 21.2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وسجل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 10.1% على أساس سنوي، كما حققت القروض العقارية الممولة من المصارف التجارية نمواً بنسبة 11.5% في الربع الرابع من عام 2023م على أساس سنوي.

3.2 التضخم

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، بلغ متوسط التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في المملكة 1.7% خلال الربع الأول من العام 2024م مقارنة بمعدل 3.0% في نفس الفترة من العام السابق؛ يعزى ذلك إلى الارتفاع في أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.4%، تليها أسعار المطاعم والفنادق بنسبة 2.4%. وبالنظر إلى معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في شهر مارس من العام 2024م، فقد بلغ 1.6% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع كلاً من أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 8.8%، وأسعار المطاعم والفنادق بنسبة 2.4%. كما شهد الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال الربع الأول من العام 2023م ارتفاعاً بنسبة 3.7% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 9.1% (تشكل 33.7% من وزن المؤشر)؛ تليها أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 2.3% (تشكل 17.3% من وزن المؤشر). كما شهد الرقم القياسي لأسعار الجملة في شهر مارس من العام 2024م ارتفاعاً بنسبة 3.8% مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بالإضافة إلى أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات وذلك بنسبة 9.2% و 2.4% على التوالي. وبشكل عام، يُلاحظ تأثر معدلات التضخم بشكل مباشر بالتداعيات الجيوسياسية والاضطرابات في سلاسل الإمداد من جانب العرض، أما من جانب الطلب قد أدى زيادة الطلب المحلي المدفوع بالاستهلاك الخاص إلى تأثر معدلات التضخم في المملكة.

متوسط أسعار الفائدة بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر (سايبور)

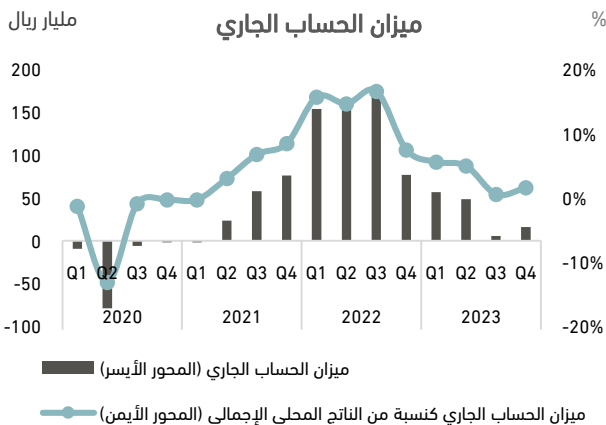


سجلت قيمة ملكية المستثمرين الخليجيين والمستثمرين الأجانب نمواً بنسبة 36.2% و 20.7% على التوالي في الربع الأول من عام 2024 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)

بحسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لميزان المدفوعات، سجل الحساب الجاري في الربع الرابع من عام 2023م، فائضاً بلغت قيمته 16.3 مليار ريال، وذلك مقابل فائض بلغت قيمته 76.9 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

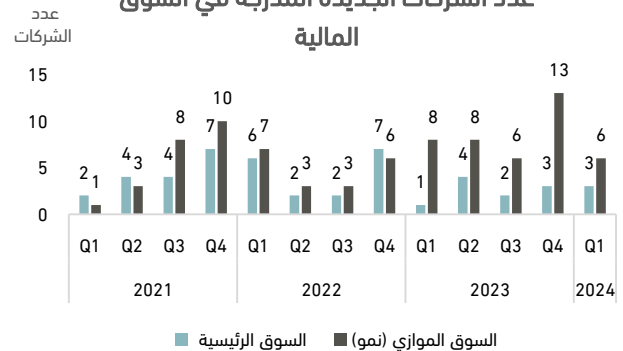
أما بالنسبة لأداء التجارة الخارجية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في الربع الأول من العام 2024م، فقد شهد الميزان التجاري فائضاً بنحو 90.6 مليار ريال، مقابل فائضاً بنحو 120.5 مليار ريال في الفترة نفسها من العام السابق؛ ليسجل بذلك انخفاضاً بمعدل 24.8%، حيث شهدت الصادرات السلعية انخفاضاً بنسبة 5.7% مقارنة بنفس الربع من عام 2023م، لتبلغ نحو 291.7 مليار ريال، مقابل 309.4 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعةً بانخفاض الصادرات النفطية إلى 221.8 مليار ريال في الربع الأول من العام 2024م مقارنة بنحو 241.8 مليار ريال بنفس الربع من العام السابق، في حين ارتفعت الصادرات غير النفطية* إلى 69.8 مليار ريال مقارنة بنحو 67.6 مليار ريال خلال نفس الفترة من عام 2023م. كما سجلت الواردات ارتفاعاً في الربع الأول من العام 2024م بنسبة 6.4% حيث بلغت قيمتها 201.0 مليار ريال مقابل 188.9 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2023م. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات ما يقارب 34.7% خلال نفس الفترة.



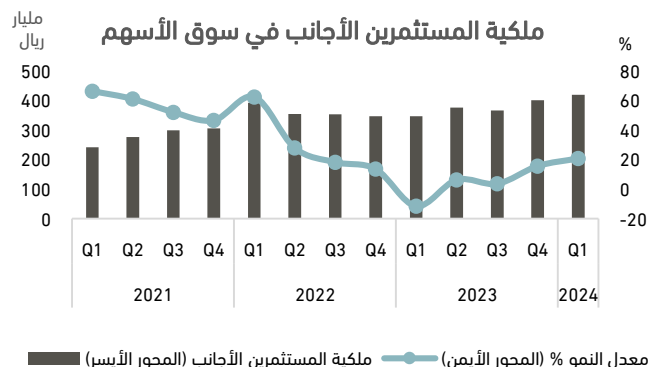
3. السوق المالية

أغلق مؤشر السوق المالية الرئيسية (تاسي) عند مستوى 12,401 نقطة في الربع الأول من عام 2024م مرتفعاً بنحو 17.1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وبلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في السوق الرئيسية (تاسي) في الربع الأول من عام 2024م نحو 10.9 تريليون ريال، بنمو يصل إلى 9.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. كما سجل مؤشر السوق الموازية (نمو) في الربع الأول من عام 2024م نمواً بنسبة 30.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 26030 نقطة. وبلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في السوق الموازية (نمو) في الربع الأول من عام 2024م نحو 50.8 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 31.2% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. وقد بلغ عدد الشركات التي أدرجت أسهمها في السوق المالية (9) شركات خلال الربع الأول من العام 2024م، حيث تم إدراج 3 شركات في السوق الرئيسية و 6 شركات في السوق الموازية (نمو).

عدد الشركات الجديدة المُدرجة في السوق المالية



ملكية المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم



*الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير
المصدر: البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء، السوق المالية السعودية (تداول)

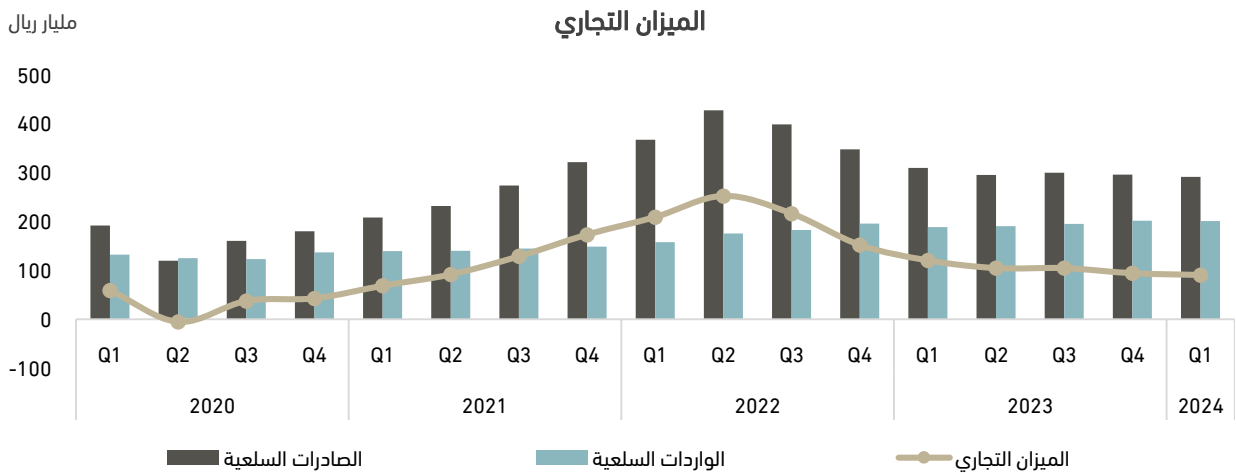
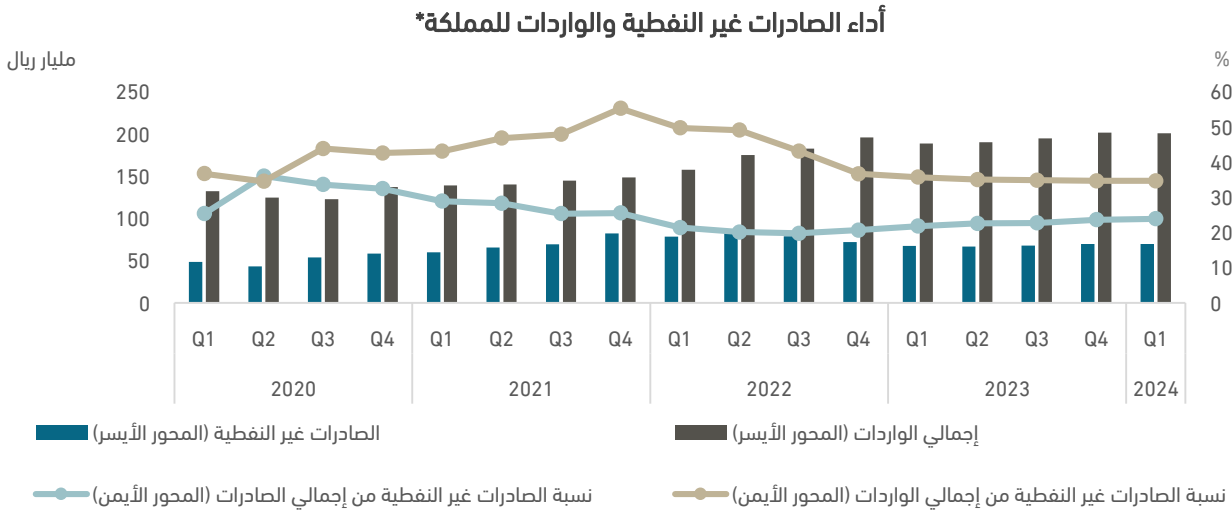
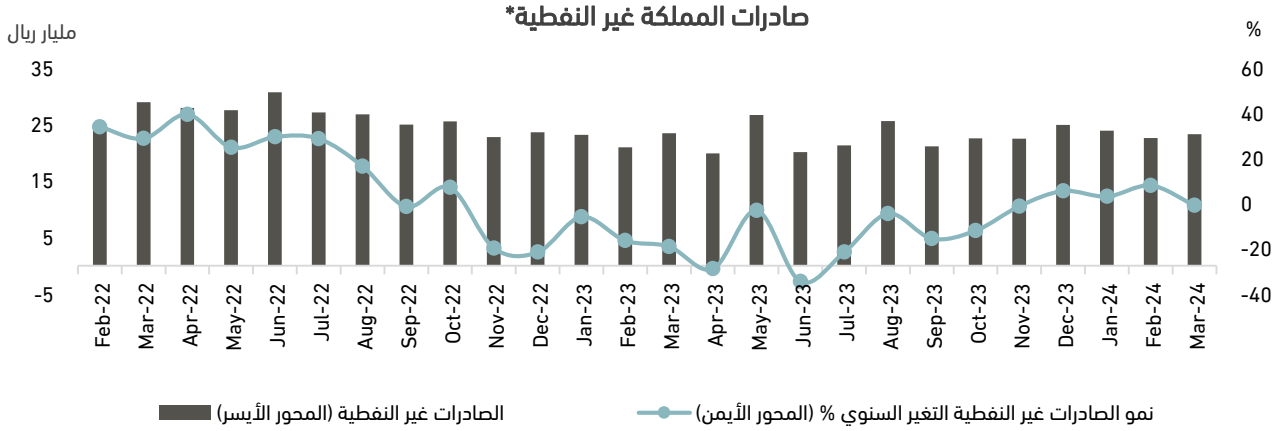
إحصاءات النقل الجوي لعام 2023م

- ارتفع عدد ركاب الرحلات الدولية بنسبة 46% في عام 2023م مقارنة بعام 2022م.
- ارتفعت الرحلات الدولية بنحو 36% في عام 2023م مقارنة بعام 2022م.

معدل التغير %	2023م	2022م	
9%	51.1 مليون	46.9 مليون	 ركاب الرحلات الداخلية
46%	60.6 مليون	41.6 مليون	 ركاب الرحلات الدولية
2%	421 ألف	412 ألف	 الرحلات الداخلية
36%	394 ألف	289 ألف	 الرحلات الدولية
7%	918 ألف طن	854 ألف طن	 كميات الشحن

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

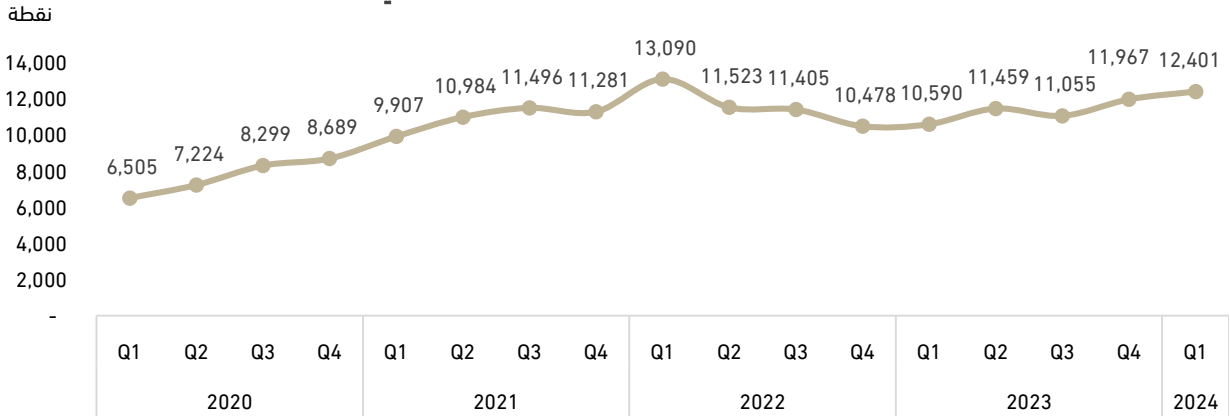
5. مؤشرات اقتصادية مختارة



* الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

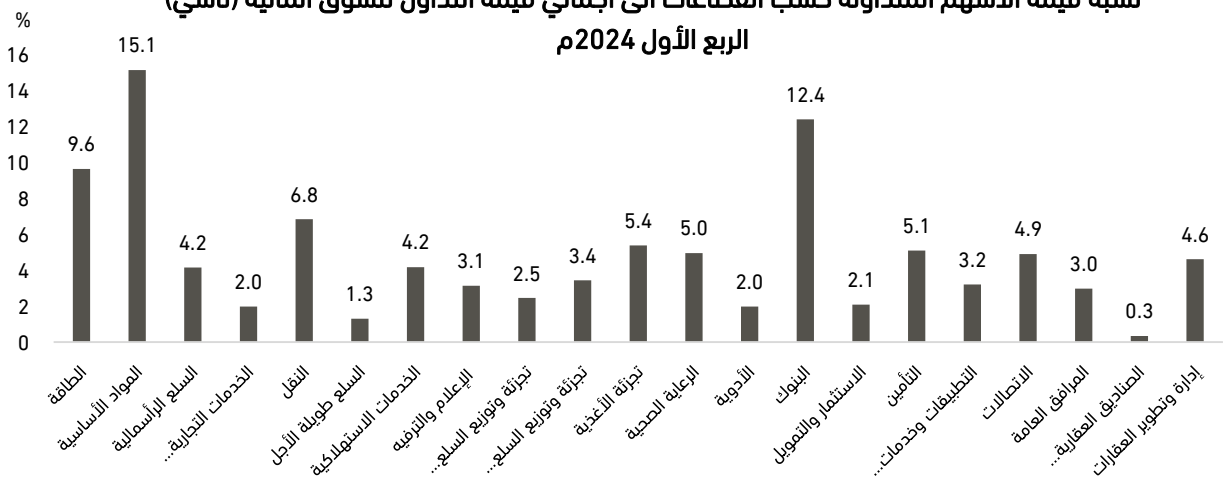
العودة لصفحة المحتويات

المؤشر العام للسوق المالية الرئيسية (تاسي)



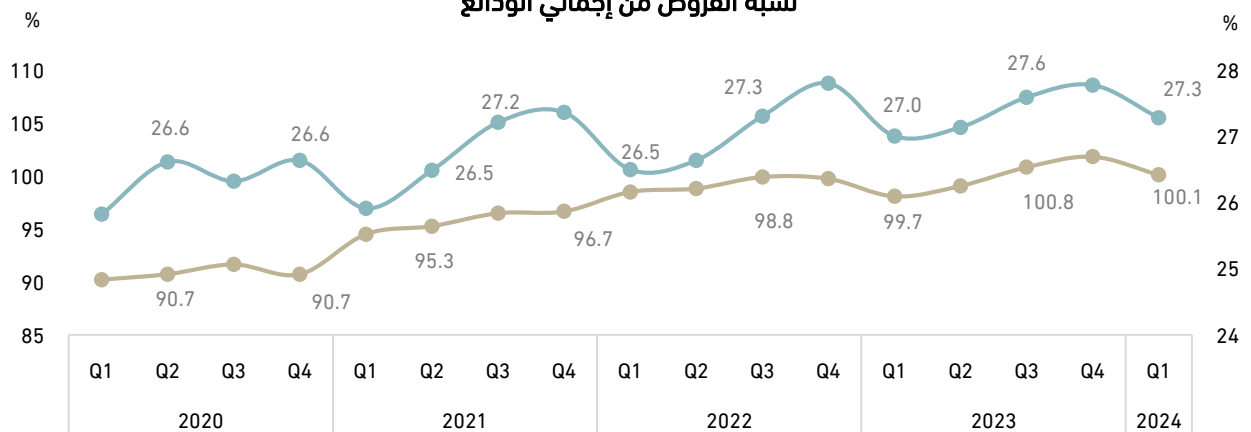
المصدر: السوق المالية السعودية "تداول"

نسبة قيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات الى إجمالي قيمة التداول للسوق المالية (تاسي) الربع الأول 2024م



المصدر: السوق المالية السعودية "تداول"

نسبة القروض من إجمالي الودائع

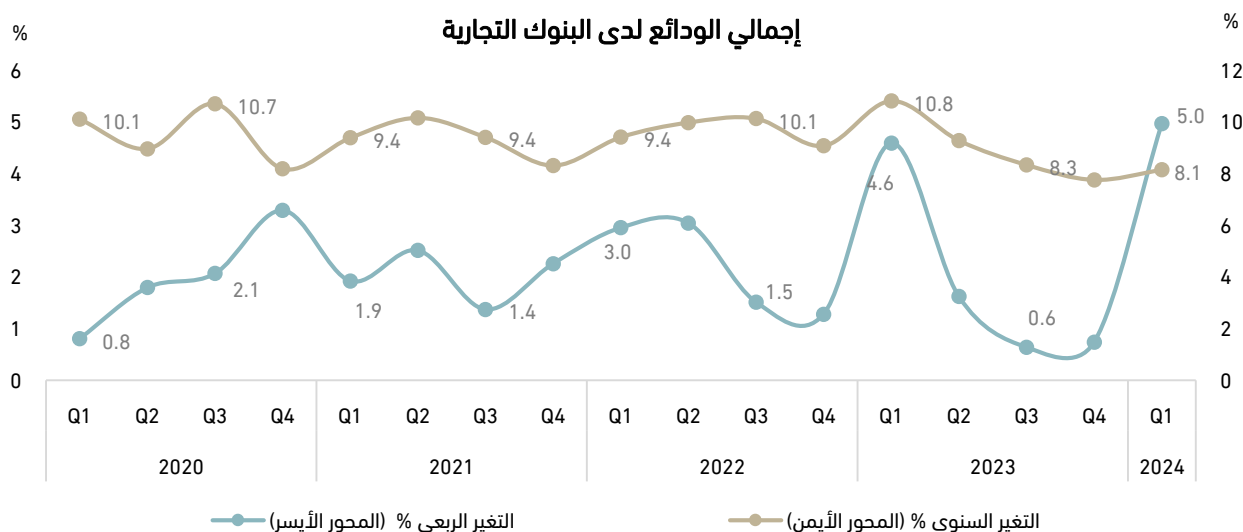


نسبة القروض للقطاع الحكومي من إجمالي الودائع (المحور الأيمن) — نسبة القروض للقطاع الخاص من إجمالي الودائع (المحور الأيسر)

المصدر: البنك المركزي السعودي

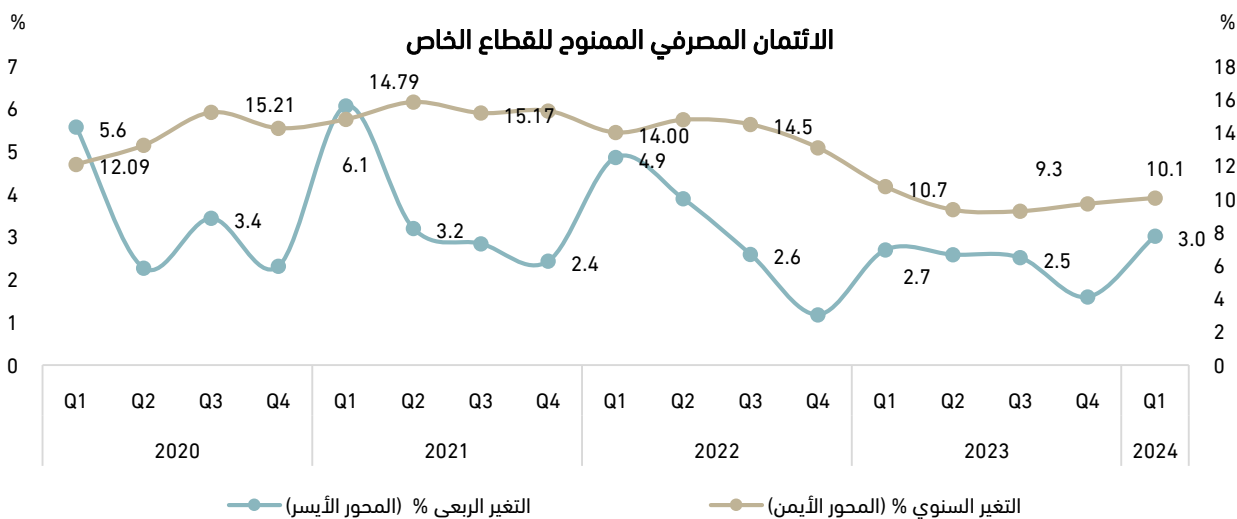
العودة لصفحة المحتويات

إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية



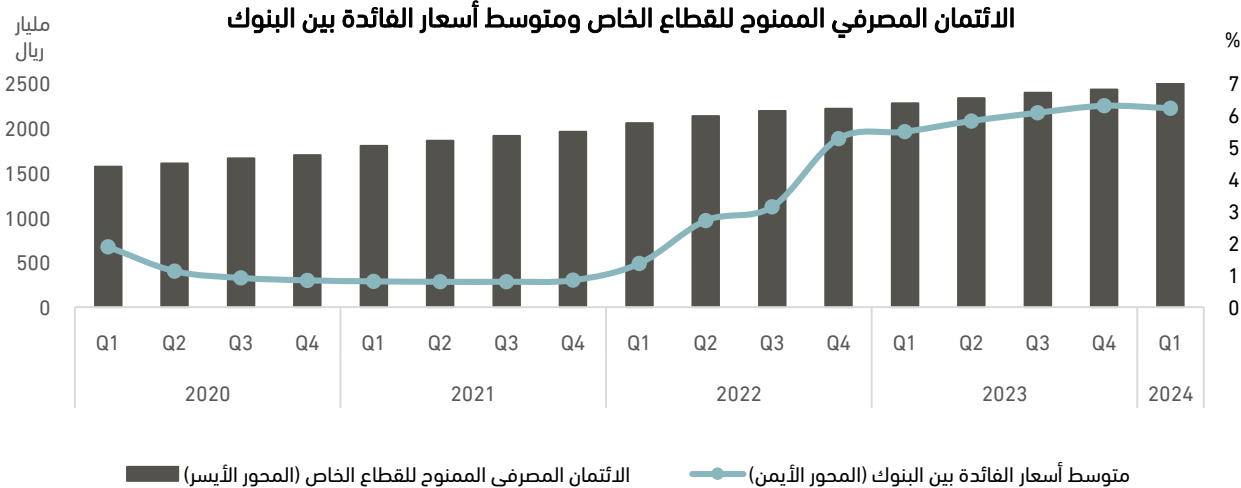
المصدر: البنك المركزي السعودي

الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص



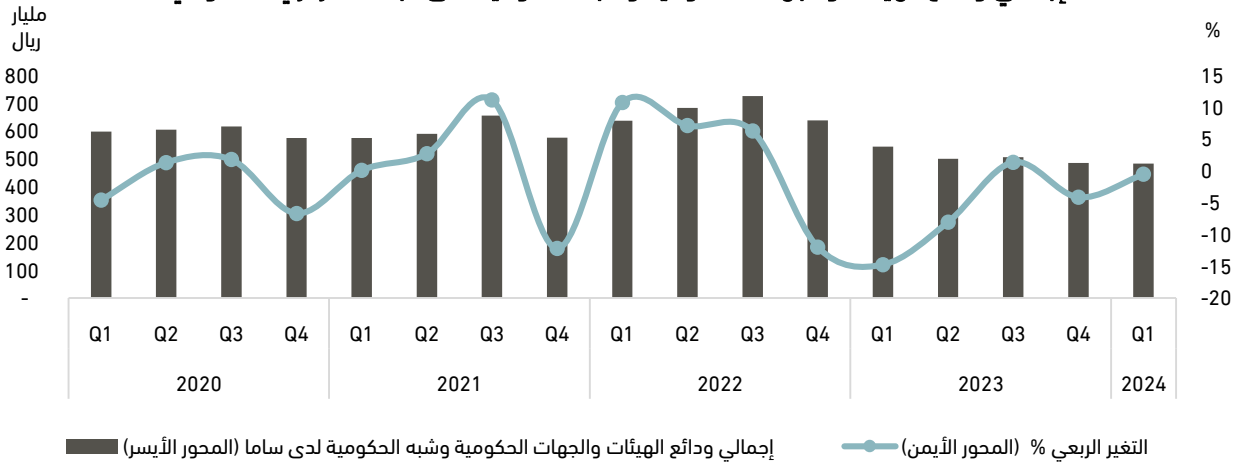
المصدر: البنك المركزي السعودي

الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ومتوسط أسعار الفائدة بين البنوك

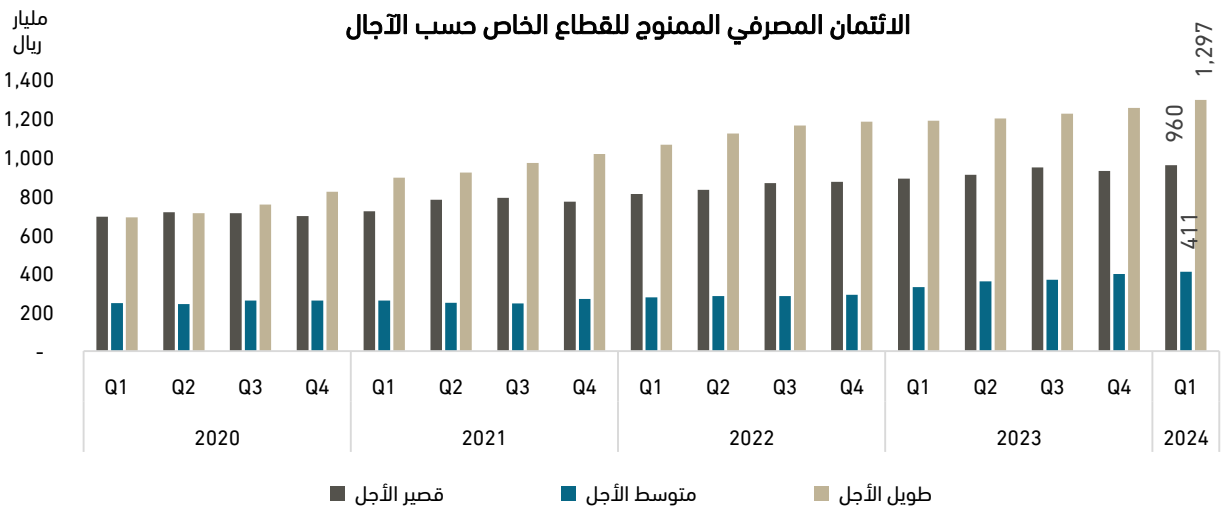


المصدر: البنك المركزي السعودي

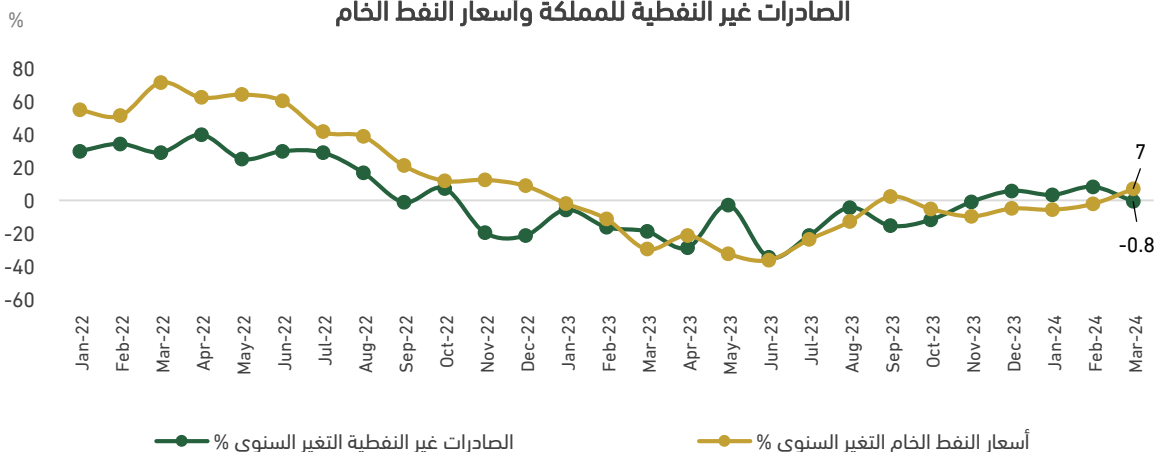
إجمالي ودائع الهيئات والجهات الحكومية وشبه الحكومية لدى البنك المركزي السعودي



الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب الآجال



الصادرات غير النفطية للمملكة وأسعار النفط الخام



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)
*الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير



03

تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

أولاً: مستهدفات المملكة المرتبطة بمؤشرات الاستثمار

تعمل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار على تمكين مستهدفات رؤية السعودية 2030 التالية:



الأهداف الاستثمارية للاستراتيجية الوطنية للاستثمار بحلول عام 2030 م



ثانياً: الاستثمار في المملكة

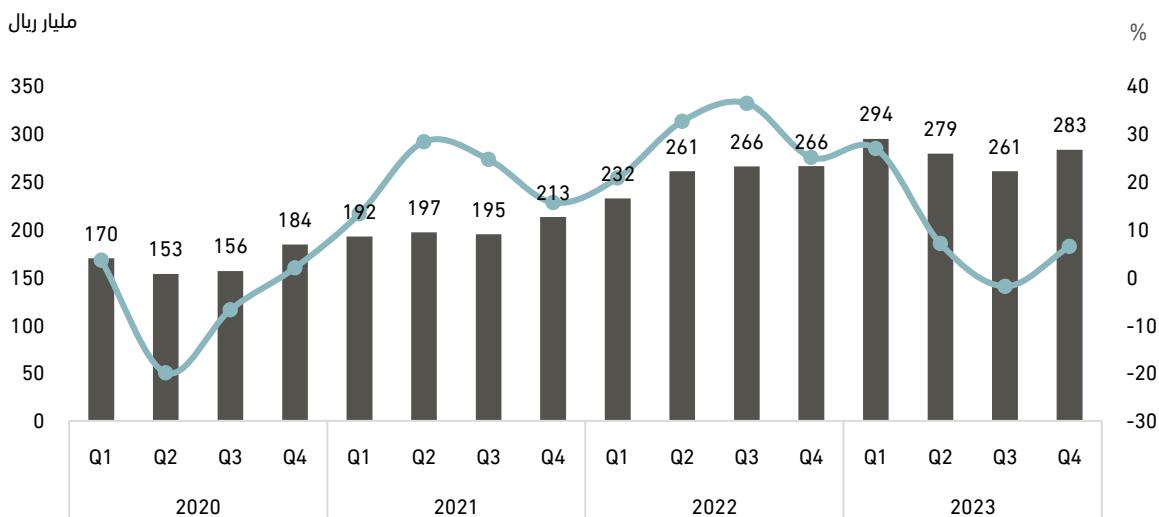
1. إجمالي تكوين رأس المال الثابت

بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإسمي في الربع الرابع من العام 2023م نحو 283 مليار ريال، حيث حقق ارتفاعاً بنسبة 6.4% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، نتيجةً لنمو تكوين رأس المال الثابت غير الحكومي بنحو 5.7%، والذي يُشكل ما نسبته 80.3% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال نفس الفترة. كما شهد تكوين رأس المال الثابت الحكومي ارتفاعاً بنسبة 9.5% خلال نفس الفترة.

من ناحية أخرى، شهد إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ارتفاعاً ليصل إلى 27.8% في الربع الرابع من العام 2023م مقارنةً بنحو 26.0% في نفس الفترة من العام السابق.

وبالنظر إلى أداء إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإسمي في كامل العام 2023م، فقد شهد نمواً بنسبة 9.0% على أساس سنوي ليصل إلى نحو 1,117 مليار ريال محققاً بذلك مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار للعام 2023م. الجدير بالذكر أن هذا النمو يأتي مدفوعاً بشكل رئيس بنمو تكوين رأس المال الثابت غير الحكومي بنسبة 10.0%.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإسمي



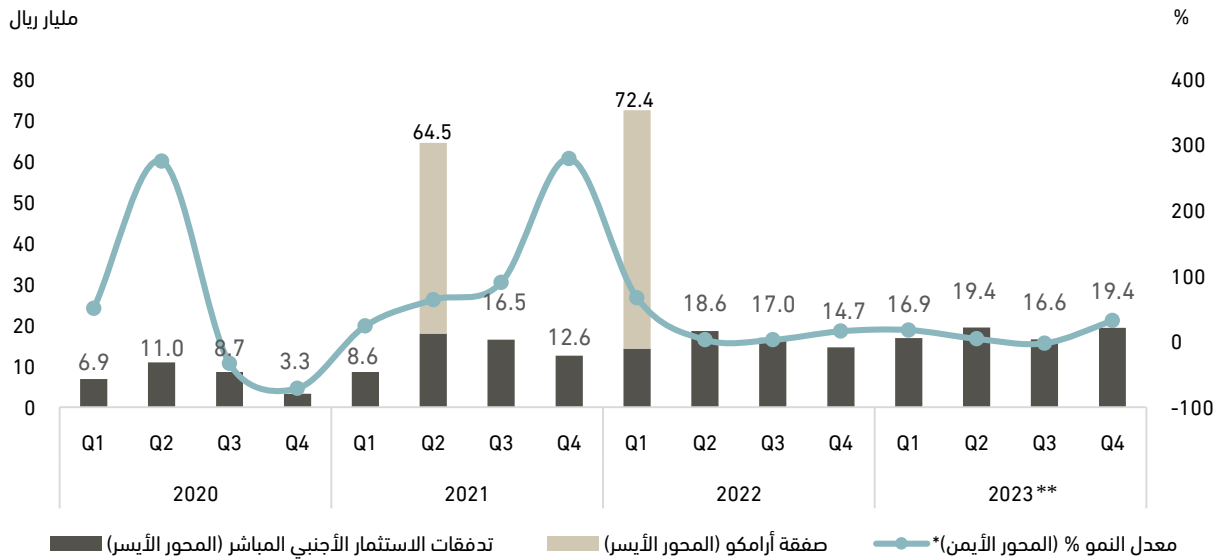
■ إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي (المحور الأيسر) — معدل النمو % (المحور الأيمن)

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

1.2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

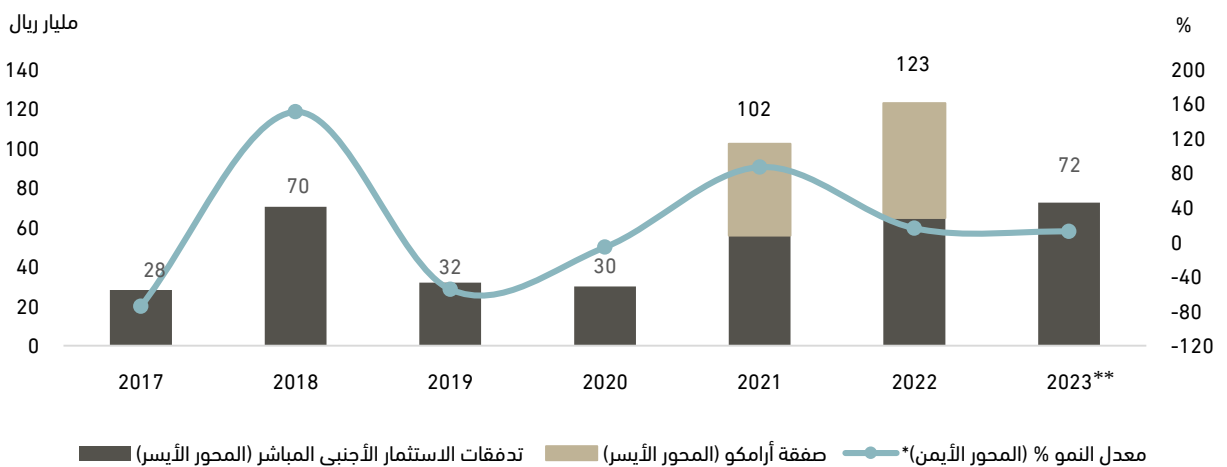
شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الرابع من العام 2023م ارتفاعاً بنسبة 32.2% على أساس سنوي، لتصل إلى 19 مليار ريال؛ مما يعكس انتعاش الاستثمار في المملكة. وبالنظر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كامل العام 2023م، فقد بلغت نحو 72 مليار ريال مسجلة نمواً بنسبة 12.1% مقارنةً بالعام 2022م بعد استبعاد صفقة الزيت العربية السعودية "أرامكو" مع ائتلاف بقيادة شركة "بلاك روك" للأصول الثابتة وشركة "حصانة" الاستثمارية بقيمة 58.1 مليار ريال التي تم الإعلان عنها في شهر فبراير من العام 2022م.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (ربع سنوي منذ عام 2020م-2023م)



المصدر: وزارة الاستثمار
*معدل النمو بعد استبعاد صفقة أرامكو
**بيانات أولية، بالاعتماد على البيانات الربعية لعام 2023م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (سنوي منذ عام 2017م-2023م)

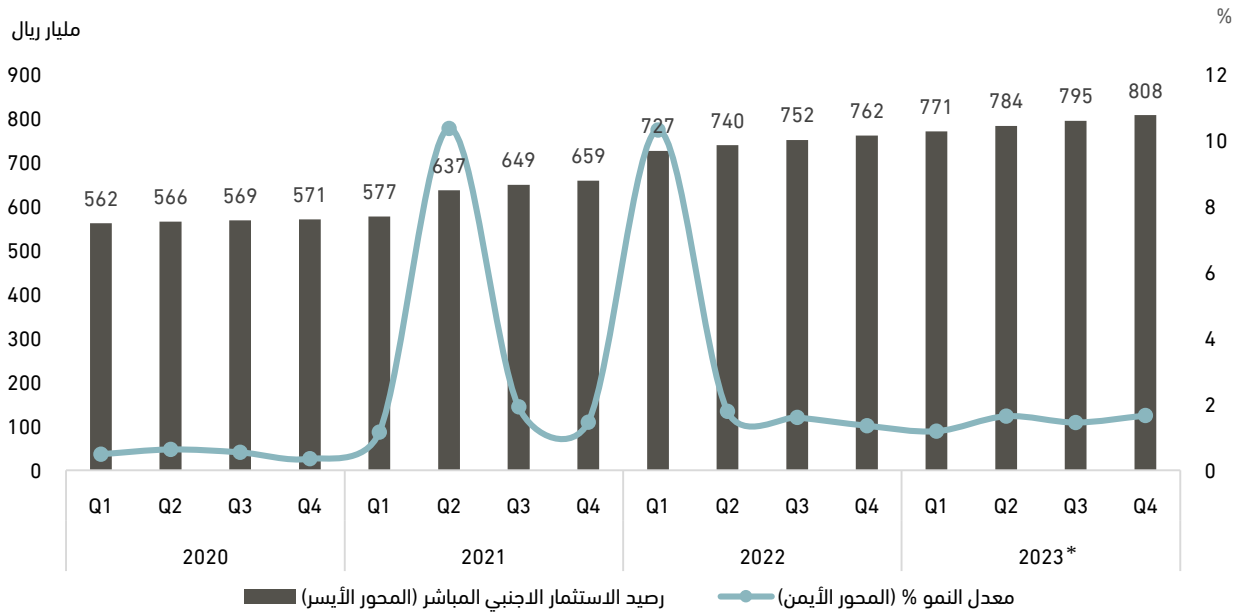


المصدر: وزارة الاستثمار
*معدل النمو بعد استبعاد صفقة أرامكو
**بيانات أولية، بالاعتماد على البيانات الربعية لعام 2023م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء

2.2 رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر

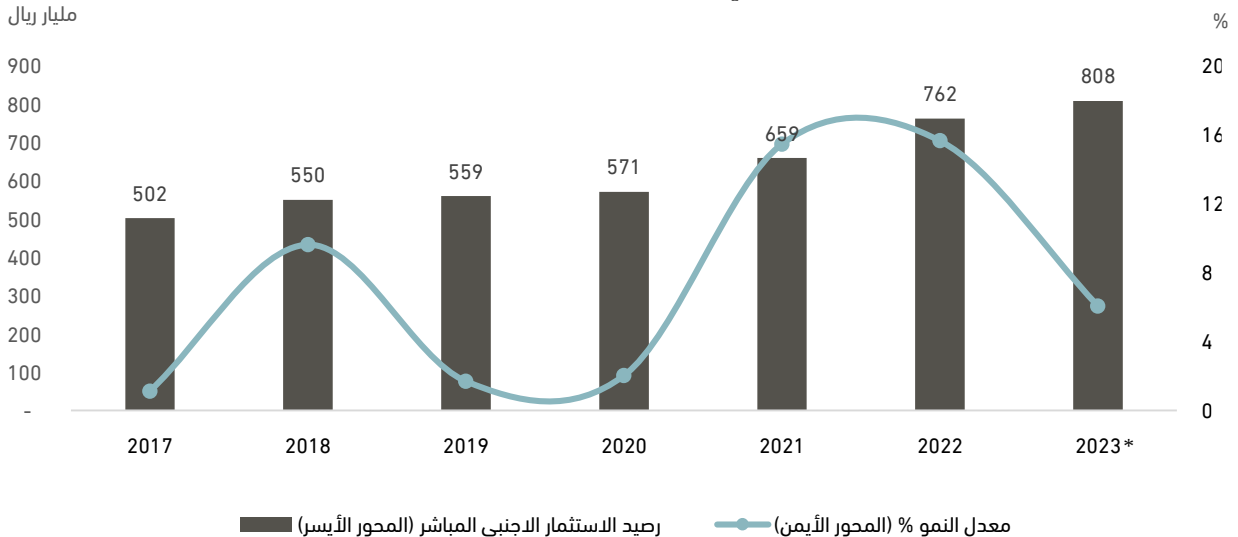
سجل رصيد الاستثمار الأجنبي ما يعادل 808 مليار ريال في الربع الرابع من العام 2023م، ليشهد نمواً بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق من نفس العام. كما سجل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في كامل العام 2023م نمواً بنسبة 6.1% مقارنة بالعام 2022م، مما يعكس ثمار الإصلاحات التي تمت خلال الفترة الماضية لتعزيز منظومة الاستثمار.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (ربع سنوي منذ عام 2020م-2023م)



المصدر: وزارة الاستثمار
*بيانات أولية، بالاعتماد على البيانات الربعية لعام 2023م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (سنوي منذ عام 2017م-2023م)



المصدر: وزارة الاستثمار
*بيانات أولية، بالاعتماد على البيانات الربعية لعام 2023م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء

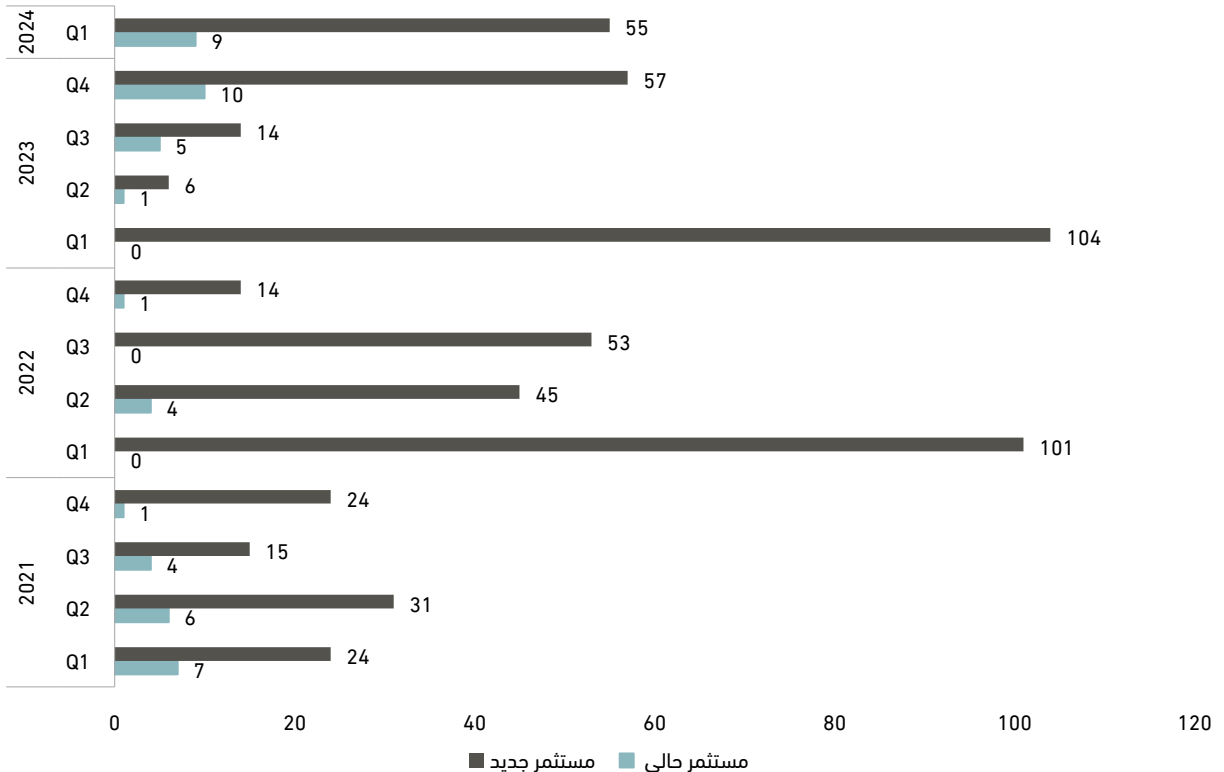
3. الصفقات المُنجزة خلال الربع الأول لعام 2024م

تشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام 64 صفقة استثمارية في الربع الأول من العام 2024م مقارنةً بنحو 104 صفقة خلال نفس الفترة من العام السابق. وبالنظر إلى توزيع الصفقات حسب الأنشطة الاقتصادية للربع الأول 2024م، فقد استحوذ نشاط الابتكار وريادة الأعمال على الحصة الأكبر من حيث عدد الصفقات نظير اهتمام المستثمرين بهذا النشاط، إذ تم إغلاق 34 صفقة فيه، يليه نشاط الرياضة بعدد 12 صفقة لنفس الفترة. وعلى صعيد الدول المستثمرة فقد أتت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بنحو 11 صفقة من حيث عدد الصفقات المغلقة خلال الربع الأول من العام 2024م، تليها المملكة المتحدة بنحو 5 صفقات، ثم كلاً من الإمارات العربية المتحدة ومصر وسنغافورة بنحو 3 صفقات لكل منهم، في حين توزعت بقية الصفقات على 6 دول أخرى.

توزيع الصفقات حسب الأنشطة الاقتصادية (خلال الربع الأول من العام 2024م)

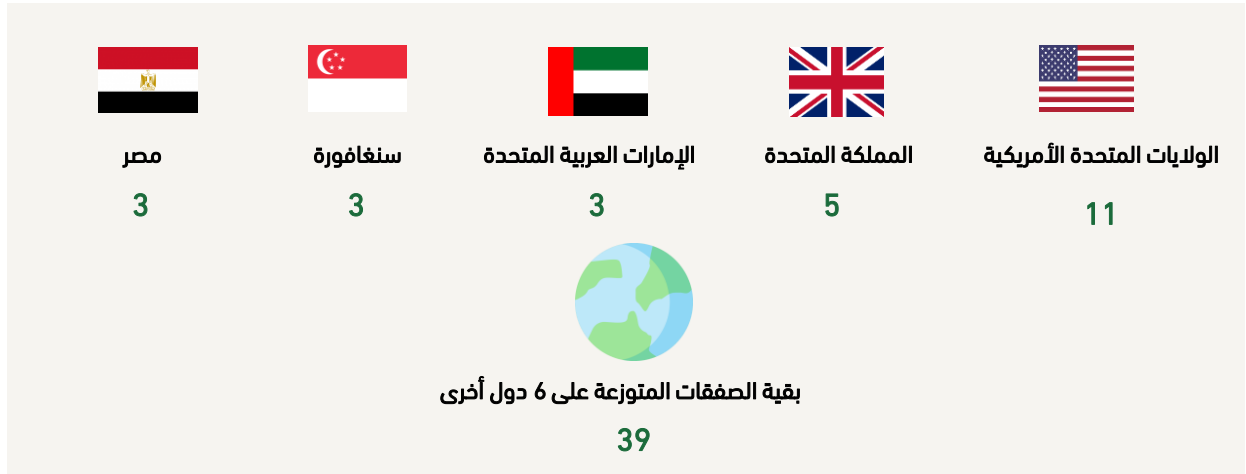


عدد المستثمرين في الصفقات بحسب نوع المستثمر



المصدر: وزارة الاستثمار

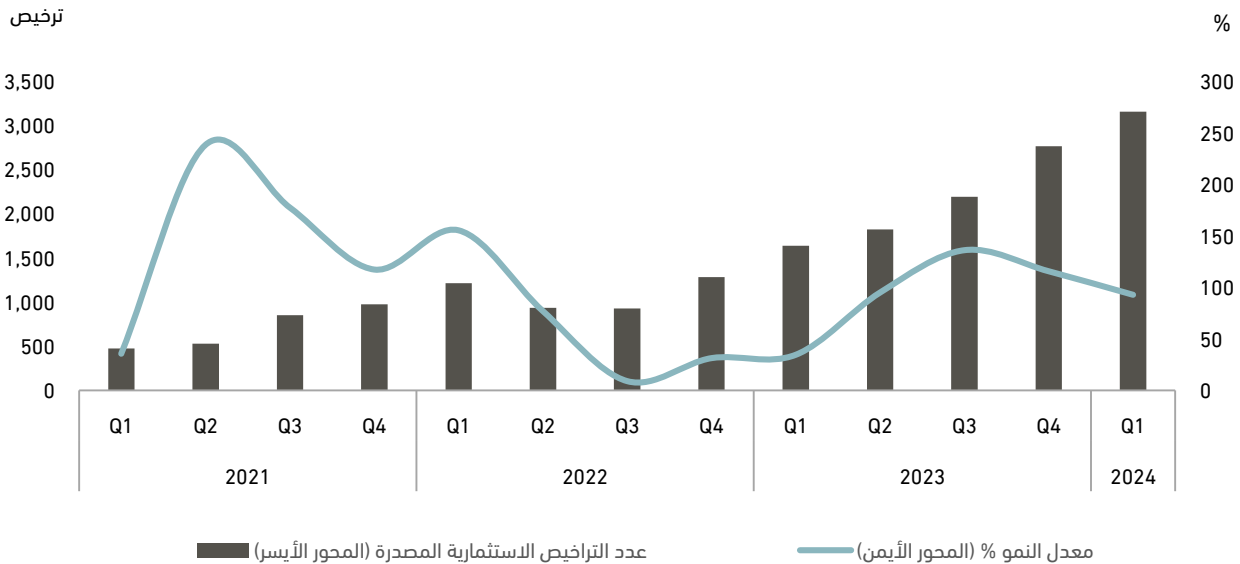
توزيع الصفقات الاستثمارية حسب الدول (خلال الربع الأول من العام 2024م) (عدد الصفقات)



4. التراخيص الاستثمارية خلال الربع الأول من العام 2024م

أصدرت وزارة الاستثمار 3,157 ترخيص في الربع الأول من العام 2024م مرتفعةً بنسبة 93% مقارنةً بنحو 1,637 ترخيص بالفترة المماثلة من العام السابق (بعد استبعاد التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري)، في حين بلغ إجمالي التراخيص الاستثمارية المُصدرة نحو 3,197 ترخيص في الربع الأول من العام 2024م.

عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة*



المصدر: وزارة الاستثمار
* لا تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات.

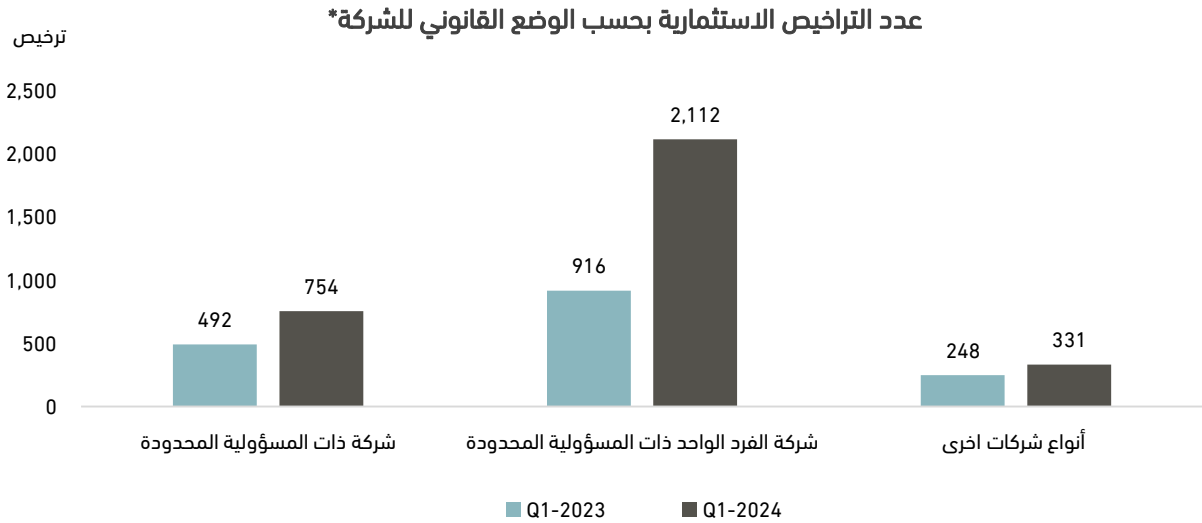
وبشكل عام تركزت معظم التراخيص الاستثمارية المُصدرة في نشاط التشييد، ونشاط الصناعات التحويلية، والأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية، ونشاط المعلومات والاتصالات، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، ويشكل عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة في هذه الأنشطة حوالي 81.8% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الأول من العام 2024م.

ويُعد نشاط العقارات الأعلى نمواً في التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الأول لعام 2024م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وذلك بمعدل نمو بلغ 253.3%، يليه كلاً من الأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية، ونشاط الزراعة والحراة وصيد الأسماك بنسبة نمو 141.5% و 129.4% على التوالي.

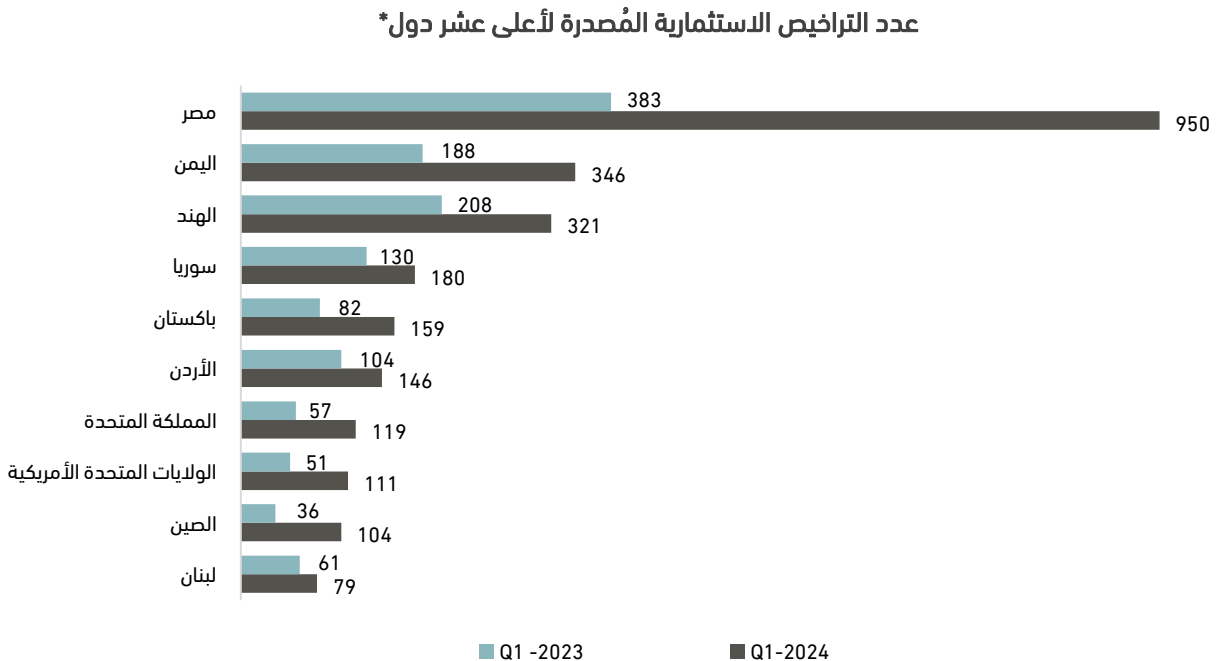
النشاط*	2023 Q1	2024 Q1	معدل النمو %
التشييد	422	864	104.7%
الصناعات التحويلية	342	620	81.3%
الأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية	164	396	141.5%
المعلومات والاتصالات	136	263	93.4%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	118	221	87.3%
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية	136	218	60.3%
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	70	135	92.9%
النقل والتخزين	68	105	54.4%
العقارات	15	53	253.3%
التعليم	19	40	110.5%
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	21	40	90.5%
الزراعة والحراة وصيد الأسماك	17	39	129.4%
التعدين واستغلال المحاجر	16	35	118.8%
الفنون والترفيه والاستجمام	22	32	45.5%
أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	27	31	14.8%
أنشطة الخدمات الأخرى	16	27	68.8%
الخدمات المالية والتأمين	18	21	16.7%
الكهرباء والغاز والبخار والتكييف	9	15	66.7%
الإدارة العامة والدفاع	1	2	100.0%
الإجمالي	1,637	3,157	93%

المصدر: وزارة الاستثمار
* لا تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالف نظام مكافحة التستر التجاري
الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات.

وبالنظر إلى الوضع القانوني للشركات التي أصدرت تراخيص استثمارية خلال الربع الأول من العام 2024م، فقد بلغ عدد التراخيص المُصدرة لشركات الفرد الواحد ذات المسؤولية المحدودة ما يُقارب 2,112 ترخيص، وسُجّلت الشركات ذات المسؤولية المحدودة حوالي 754 ترخيص، بينما توزعت بقية التراخيص على أنواع الشركات الأخرى بنحو 331 ترخيص.



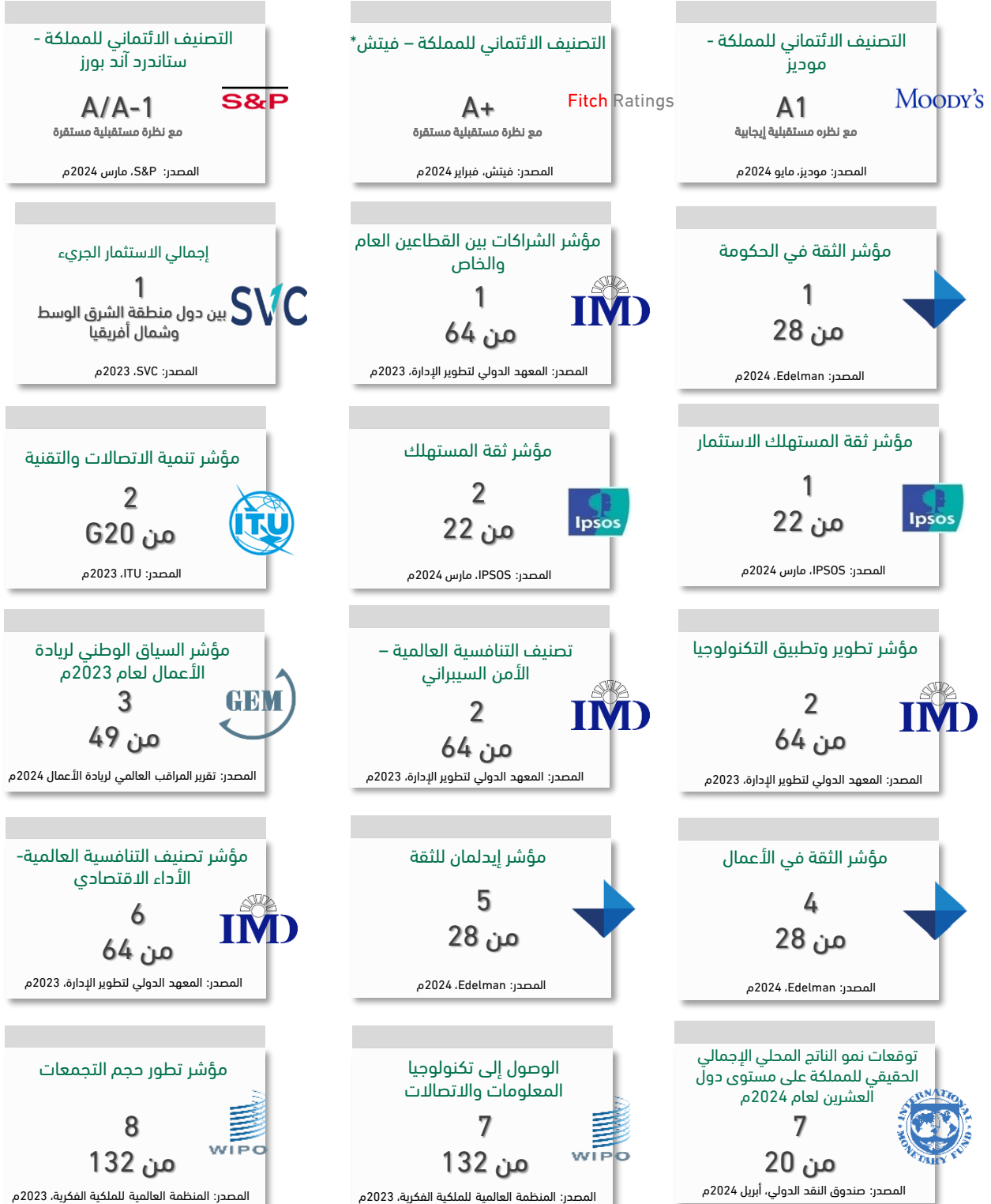
وعلى جانب توزيع التراخيص الاستثمارية بحسب الدول "تحسب حصة لكل دولة مشاركة في ملكية رأس المال"، كانت مصر أعلى دولة من حيث عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الأول من العام 2024م بعدد 950 ترخيص، تليها اليمن بعدد 346 ترخيص، وفي المرتبة الثالثة الهند بعدد 321 ترخيص، في حين تأتي سوريا في المرتبة الرابعة بعدد 180 ترخيص، وباكستان في المرتبة الخامسة بعدد 159 ترخيص.



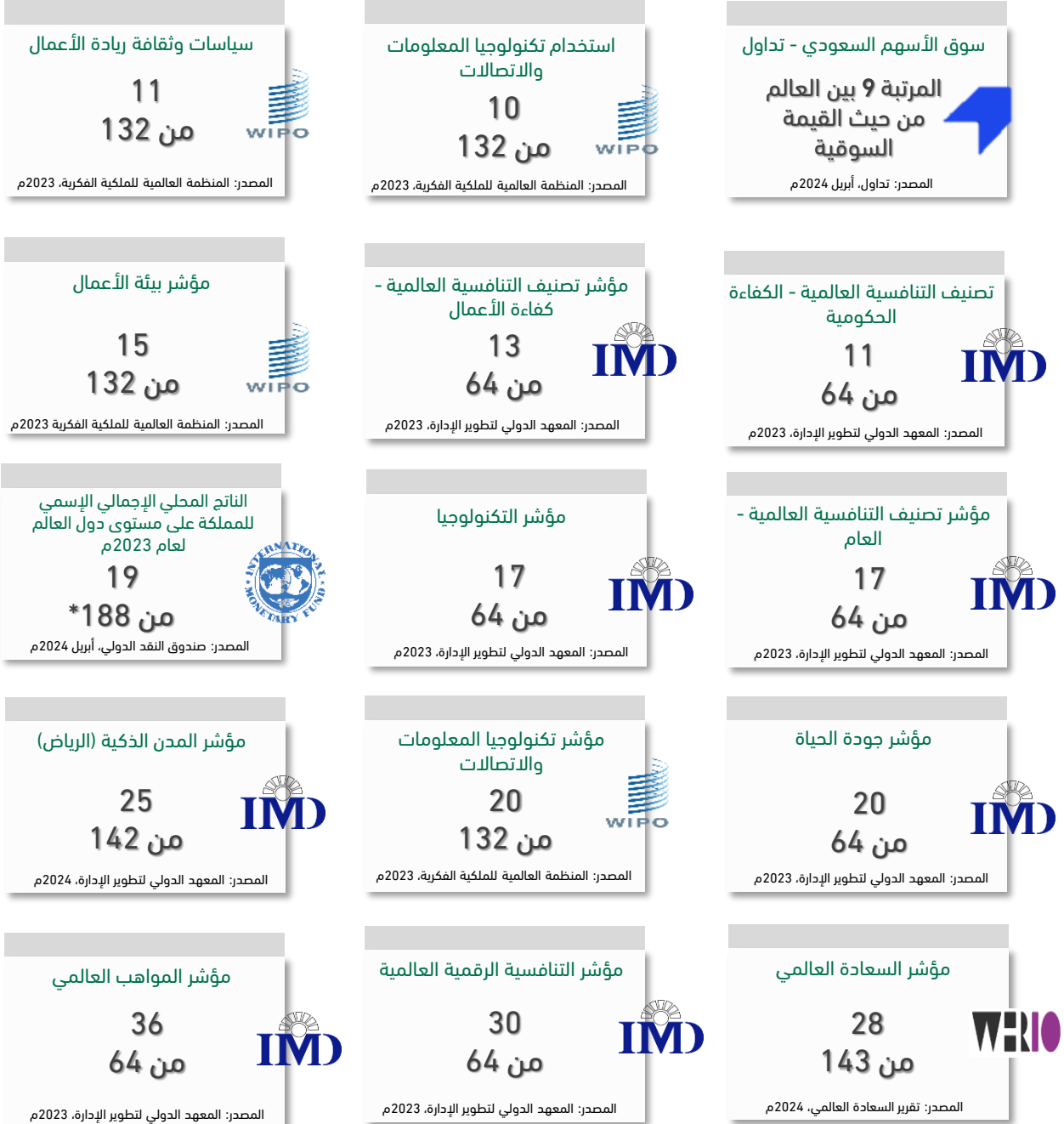
المصدر: وزارة الاستثمار
* تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري
الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات.

ثالثًا: المملكة في المؤشرات الدولية

حققت المملكة العربية السعودية تقدم في عدد من المؤشرات الدولية والتي تعكس متانة أدائها في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، كما استقر ترتيب المملكة في مراتب متقدمة لعدد من المؤشرات ومن أبرزها:



* تقديرات فيتش



* باستثناء مجموعات الدول حسب تصنيف صندوق النقد الدولي

رابعاً: الجهود الداعمة لبيئة الاستثمار في المملكة

الإنجازات الاستراتيجية والتشغيلية

1. أبرز الإنجازات التشغيلية لوزارة الاستثمار

- استمراراً للجهود المتواصلة في سبيل دعم البيئة الاستثمارية في المملكة وتحسين تجربة المستثمر، حققت وزارة الاستثمار العديد من الإنجازات خلال الربع الأول لعام 2024م، ومن أبرزها:
- حققت وزارة الاستثمار جائزتين كأفضل تجربة عميل في المملكة العربية السعودية مقدمة من جمعية تجربة العميل CXA.
- أصدرت 127 ترخيصاً لمقرات إقليمية في الربع الأول 2024م بزيادة قدرها 477% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق 2023م، وذلك استمراراً في جذب المقرات الإقليمية إلى المملكة العربية السعودية.
- تعاملت مع 445 طلب للحصول على تأشيرة زيارة مستثمر والتي تمنح للمستثمرين من خارج المملكة لتمكينهم من زيارة المملكة و استكشاف الفرص الاستثمارية بها.
- قدمت أكثر من 58 ألف خدمة عبر منصتها الإلكترونية خلال الربع الأول من العام 2024م بزيادة قدرها 29% عن أعداد الخدمات المقدمة خلال نفس الفترة من العام 2023م.
- معالجة 34 تحدي خلال الربع الأول من العام 2024م من التحديات التي تواجه المستثمرين سواء كانت هذه التحديات تشريعية أو إجرائية وبارتفاع قدره 89% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق.
- تقديم أكثر من 91 ألف خدمة خلال الربع الأول من العام 2024م يعمل عليها مركز الاتصال بالوزارة عبر مختلف وسائل التواصل (اتصال هاتفي/ بريد إلكتروني/ نظام الاستفسارات).
- تحسين معدل الانتظار في مراكز الخدمة الشاملة من 11 دقيقة ليصل إلى 6 دقائق فقط خلال الربع الأول 2024م.
- تزايد تقديم الخدمات الاستشارية من خلال مراكز الخدمة الشاملة لتمثل 40% من إجمالي الخدمات المقدمة من خلال مراكز الخدمة الشاملة بالوزارة.

■ الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين



2. الفعاليات المشاركة بها وزارة الاستثمار في الربع الأول من العام 2024م

تقوم وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بدور جوهري في الترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات، حيث نظمت وشاركت في 13 فعالية محلية ودولية خلال الربع الأول من العام 2024م في مختلف المجالات، مثل: قطاع الرياضة، وقطاع التكنولوجيا، وقطاع التعدين، والقطاع العقاري، وقطاع الصناعة. كما شاركت الوزارة في العديد من منتديات الاستثمار بين المملكة وعدد من الدول، واستضافت فعاليات عالمية متخصصة شهدت حضوراً دولياً للمهتمين في مجال الاستثمار، وذلك بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، وتقوية العلاقات الثنائية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، والمساهمة في توليد موارد طويلة الأجل لعدد من القطاعات الديناميكية في اقتصاد عالمي سريع التنوع.



مؤتمر التعدين الدولي مجال التركيز: التعدين



10 يناير 2024م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يُعد مؤتمر التعدين الدولي أول مبادرة تقودها المملكة العربية السعودية في مجال التعدين، وتتميز بتمثيل دولي وتنظيمي متنوع، وذلك بحضور أكثر من 2,000 ممثل من أكثر من 95 دولة؛ للقاء قادة من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشمال ووسط أفريقيا.



قمة غوجارات العالمية 2024م مجال التركيز: الاستثمار



10 يناير 2024م
غوجارات، الهند

تُعد قمة غوجارات حدثاً استثمارياً عالمياً يُقام كل عامين في ولاية غوجارات بالهند، ويهدف إلى الجمع بين قادة الأعمال والمستثمرين والشركات وقادة الفكر وصانعي السياسات، لمعرفة واستكشاف الفرص الاستثمارية في ولاية غوجارات.



اجتماع الطاولة المستديرة السعودي-السويسري مجال التركيز: الاستثمار

6 فبراير 2024م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يهدف اجتماع الطاولة المستديرة السعودي-السويسري إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين من خلال استكشاف المجالات الاستثمارية والفرص المتاحة في ضوء رؤية السعودية 2030.



مؤتمر التعدين الأفريقي - إندابا 2024م مجال التركيز: التعدين

5 فبراير 2024م
كيب تاون، جنوب أفريقيا

أقيم مؤتمر التعدين الأفريقي في كيب تاون بجنوب أفريقيا، ويهدف إلى تشجيع ودعم التغيير في صناعة التعدين الأفريقية. كما تهدف مشاركة المملكة في هذا المؤتمر إلى تعزيز التواصل مع المستثمرين الدوليين، وتقديم صورة واضحة لرحلة المستثمر، وأهم الثروات المعدنية، التي تزر بها المملكة لتكون رائدة في قطاع التعدين عالمياً.

منتدى صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص مجال التركيز: الاستثمار

6- 7 فبراير 2024م
الرياض، المملكة العربية السعودية



يُمثل هذا المنتدى منصة للتعاون والشراكات وتمكين القطاع الخاص لقيادة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الوطنية، كما تضمن المنتدى استعراض الفرص الاستثمارية وذلك بهدف تعزيز توطيد سلاسل الإمداد المحلية في القطاعات الرئيسية وجذب المزيد من الاستثمارات.



منتدى الاستثمار السعودي-التركي مجال التركيز: الاستثمار

14 فبراير 2024م
اسطنبول، تركيا

يهدف المنتدى إلى تطوير التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والسياحية، إضافة إلى استعراض الفرص الاستثمارية الواعدة بين البلدين.



منتدى الاستثمار الجورجي-السعودي مجال التركيز: الاستثمار

16 فبراير 2024م
تبليسي، جورجيا

استعرض المنتدى فرص الاستثمار والارتقاء بالعلاقات الاستثمارية والتجارية بين البلدين، بما يدعم تنمية الاستثمارات النوعية وتمكين القطاع الخاص، وذلك من خلال استكشاف المجالات الاستثمارية والفرص المتاحة.



كأس السعودية مجال التركيز: الرياضة

23 فبراير 2024م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يُعد هذا الحدث تاج السباقات الدولية عالمياً، وذلك لما يتضمنه من جوائز مالية تتجاوز 141 مليون ريال، ويشارك فيه الخيول الأصيلة والفرسان من حول العالم، كما يؤكد على جهود المملكة الحثيثة نحو الاستثمار الرياضي كأحد قطاعات الاقتصاد غير النفطي.



منتدى الخرج الصناعي مجال التركيز: الصناعة

26 فبراير 2024م
الخرج، المملكة العربية السعودية

أقيم المنتدى بهدف وضع استراتيجيات استشرافية وخطط مبتكرة لمواجهة تحديات التنمية الصناعية المستدامة ودعم المبادرات الاستباقية التي تقوم على استشراف المستقبل، والتي بدورها تسهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 في أن تكون منصة صناعية رائدة ومركزاً لوجستياً يربط بين ثلاث قارات.



مؤتمر مبادرة القدرات البشرية مجال التركيز: الموارد البشرية

28 فبراير 2024م
الرياض، المملكة العربية السعودية

مبادرة القدرات البشرية HCI هي أول منصة تعاونية عالمية مصممة لتوحيد الجهود الدولية وإثراء الحوار العالمي حول التحديات والفرص لتطوير القدرات البشرية، وجمع المؤتمر صانعي السياسات وقادة الفكر والمستثمرين ورجال الأعمال لتحفيز التعاون الدولي واستكشاف الفرص والطلول المبتكرة لتحقيق النمو الشامل.



مؤتمر "ليب LEAP" التقني مجال التركيز: التقنية

4 مارس 2024م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يُعدّ مؤتمر "ليب" منصة استثنائية تجمع بين المبتكرين والمستثمرين في مجال التقنية، مع التركيز على دعم الابتكار وريادة الأعمال. وتضمن المؤتمر استعراض الفرص الاستثمارية المبتكرة، وتقديم ورش عمل متخصصة بمشاركة نخبة من المستثمرين العالميين.



جائزة السعودية الكبرى للفرمولا 1 مجال التركيز: الرياضة

7 مارس 2024م
جدة، المملكة العربية السعودية

يُعدّ سباق جائزة السعودية الكبرى للفرمولا 1 جزءاً من رؤية المملكة الطموحة 2030، والتي تهدف إلى الارتقاء بمستوى جودة حياة الجميع عبر مختلف الشرائح الاجتماعية، وتحويل المملكة العربية السعودية إلى وجهة يرغب الجميع بزيارتها والإقامة بها.



المعرض الدولي للعقار مجال التركيز: العقارات

11 مارس 2024م
كان، فرنسا

تحت مظلة "استثمر في السعودية"، سلطت وزارة الاستثمار الضوء خلال مشاركتها في هذا الحدث العالمي، على الفرص الاستثمارية لقطاع العقار بالمملكة وحجم النمو والطلب على الخدمات العقارية، والتي تعكس بدورها حجم وتنوع الفرص الاستثمارية للقطاع العقاري في المملكة.



خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار

ركزت جهود وزارة الاستثمار على توفير بيئة استثمارية آمنة وأكثر تنافسية، والعمل على تطوير أنظمة وإجراءات الاستثمار مع شركائها من الجهات الحكومية وذلك استكمالاً للبيئة التشريعية والتنظيمية، حيث تلعب تشريعات الاستثمار دوراً حاسماً في تعزيز البيئة الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال إلى المملكة العربية السعودية.

أبرز المحطات في مسيرة وزارة الاستثمار



تنظيم الهيئة السعودية للسياحة لعام 1445هـ

تهدف الهيئة إلى إبراز المملكة كوجهة سياحية عالمياً ومحلياً وجذب الزوار إليها وتشجيع السياحة وتحقيق التكامل والتعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان الارتقاء بمستوى تجربة الزائر؛ بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

تمديد العمل بالترتيبات الخاصة بإعفاء المنشأة الصغيرة من دفع المقابل المالي لصندوق تنمية الموارد البشرية لمدة ثلاث سنوات إضافية

يهدف هذا القرار إلى دعم نمو المنشآت الصغيرة وضمان استمراريته في سوق العمل، عن طريق تمديد العمل بإعفاء المنشأة الصغيرة التي يبلغ إجمالي العاملين فيها تسعة عمال فأقل، بمن فيهم مالكيها من دفع المقابل المالي لمدة ثلاث سنوات إضافية من تاريخ انتهاء المدة المشار إليها في قرار مجلس الوزراء رقم (466) وتاريخ 1444\7\1هـ.

القواعد الضريبية للمقرات الإقليمية لعام 1445هـ

تهدف هذه القواعد الضريبية إلى تحديد الأحكام ذات الصلة بالحوافز الضريبية الممنوحة للمقرات الإقليمية، حيث تمنح المقرات الإقليمية المستوفية لمعايير التأهيل الصادرة عن الجهة المختصة حوافز ضريبية، منها: معدل ضريبة الدخل بنسبة صفر بالمائة على الدخل المؤهل من الأنشطة المؤهلة، بالإضافة إلى ضريبة الاستقطاع بنسبة صفر بالمائة على المدفوعات التي يقوم بها المقر الإقليمي للأشخاص غير المقيمين.

نظام صندوق البنية التحتية الوطني لعام 1445هـ

يهدف الصندوق إلى دعم مشاريع البنية التحتية في المملكة وتمويلها، وتطويرها بالشراكة مع القطاع العام أو القطاع الخاص وفقاً للسياسات والاستراتيجيات المعتمدة في هذا الشأن، ويركز الصندوق على تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تحفيز المستثمرين المحليين والدوليين وجذبهم للمشاركة والاستثمار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية النوعية وذلك عبر حزمة من المنتجات القيمة والحلول المبتكرة.

تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية لعام 1445هـ

تهدف التعليمات إلى تنظيم طرح شهادات المساهمات العقارية في المملكة بموجب نظام السوق المالية ونظام المساهمات العقارية وذلك لمواكبة التطور الكبير في القطاع العقاري وفتح قنوات تمويلية واستثمارية جديدة، حيث يتم تحديد المتطلبات اللازم استيفائها للحصول على موافقة الهيئة على طرح شهادات المساهمة العقارية، والمتطلبات الواجب توافرها في مؤسسة السوق المالية التي سيتم طرح من خلالها والتزاماتها.

سادساً: أبرز مبادرات المملكة في دعم الاستثمار خلال الربع الأول من العام 2024م

1. إطلاق برنامج إمكانات الاستثمار في قطاع الضيافة

أعلنت وزارة السياحة عن برنامج إمكانات الاستثمار في قطاع الضيافة ضمن برنامج إمكانات الاستثمارية في القطاع السياحي، ويهدف البرنامج إلى تسهيل ممارسة الأعمال ورفع جاذبية الاستثمار، لكل من المستثمرين المحليين والدوليين. بالإضافة إلى زيادة العروض السياحية وتنويعها ورفع الطاقة الاستيعابية لمرافق الضيافة السياحية في الوجهات السياحية المستهدفة على مستوى المملكة. وتسعى المبادرة إلى جذب استثمارات خاصة بقطاع الضيافة تصل إلى 42 مليار ريال، وتسهم في خلق ما يصل إلى 120 ألف فرصة عمل بحلول عام 2030م.

2. إطلاق حوافز جديدة لتعزيز الاستكشاف التعديني

أطلقت وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالتعاون مع وزارة الاستثمار حوافز جديدة بقيمة تقارب 685 مليون ريال، تهدف إلى دعم الاستكشاف التعديني في المملكة، وتقليل المخاطر على شركات الاستكشاف خلال مراحلها الأولى، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030. وتتضمن الحوافز الجديدة سلسلة من التسهيلات المالية للشركات والمستثمرين الراغبين في الاستثمار في أنشطة استكشاف الموارد المعدنية في المملكة، إضافة إلى إعطاء الأولوية للمستثمرين في أنشطة الاستكشاف، مع الالتزام برعاية المواهب والخبرات المحلية في قطاع التعدين.

3. تخصيص محفظة استثمارية بقيمة 6.3 مليار ريال لتمويل مشاريع ومبادرات بيئية

يسعى صندوق البيئة الحكومي لإطلاق مجموعة من المبادرات البيئية خلال العام الجاري، بعد أن خصص محفظة استثمارية بقيمة 6.3 مليار ريال لتمويل مشاريع بيئية، حيث سجل عوائد 295 مليون ريال خلال العام الماضي بنسبة 6.6%. وتسعى الجهات المعنية إلى توسيع قاعدة الاستثمارات البيئية، لأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الاستفادة المالية للمشاريع البيئية وتوفير الممكنات، وذلك سعياً لتحقيق رؤية السعودية 2030، وانسجاماً مع مبادرة الاقتصاد الدائري للكربون.



04

السياحة الساحلية في المملكة

نشاط اقتصادي واعد ومستدام



لمحة عامة

تشمل السياحة الساحلية مجموعة واسعة من الأنشطة والتجارب الساحلية، بالإضافة إلى الأنشطة الملاحية والبحرية مثل الرحلات البحرية واليخوت والإبحار والصيد، وكذلك السياحة الشاطئية والأنشطة الترفيهية مثل الاسترخاء على الشاطئ والغوص والغطس والرياضات المائية، وأنشطة الأمواج. كما تجذب السياحة الساحلية أيضًا الأشخاص الذين يسعون للاستمتاع بالشمس والبحر، واستكشاف المعالم الثقافية، والاستجمام.

تُقدر مصروفات السياحة الساحلية عالمياً في عام 2019م بـ 520 مليار دولار والتي تُشكل ما نسبته 52% من إجمالي مصروفات السياحة الترفيهية والتي بلغت تريليون دولار. ومن المتوقع أن تنمو مصروفات السياحة الساحلية إلى 900 مليار دولار بحلول عام 2030م، مع معدل نمو سنوي مركب يتجاوز 5%، مما يعكس أهمية السياحة الساحلية كنشاط واعد في قطاع السياحة.

1. السياحة الساحلية كنشاط اقتصادي جديد

توفر السياحة الساحلية في المملكة العربية السعودية وجهات سياحية جديدة وفريدة من نوعها، تجمع بين الفخامة والجزر ذات المناظر الخلابة والمعالم الحضارية المميزة التي تضع معايير سياحية جديدة، مما يضع المملكة في مكانة بارزة على خريطة السياحة العالمية، حيث تمثل السياحة الساحلية في المملكة نشاطاً اقتصادياً جديداً ونقله نوعية في قطاع السياحة وكذلك أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية، وتتضمن المشاريع الساحلية إنشاء منتجعات فاخرة ومدن جديدة مستدامة وموانئ ومرافق تقدم واجهات بحرية وأنشطة ترفيهية ومائية.

2. منظومة البحر الأحمر

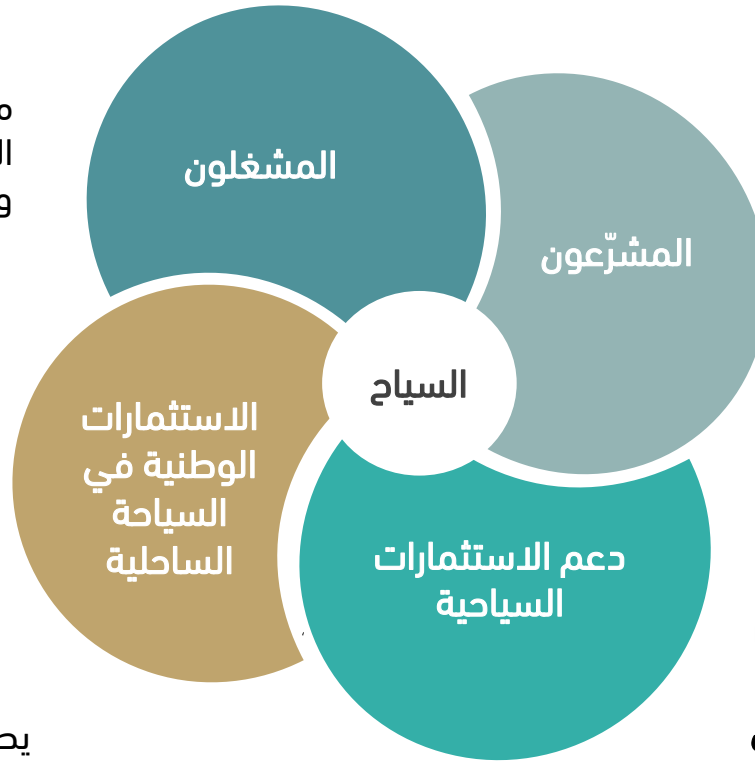


الهيئة السعودية للبحر الأحمر
Saudi Red Sea Authority

تسن الهيئة
السعودية للبحر
الأحمر الأنظمة
والتشريعات
للسياحة الساحلية
في المملكة

صندوق
Tourism
Development
التنمية
Fund
السياحي

يقدم صندوق
التنمية السياحي حزم
شاملة من الحلول
التمويلية المصممة
خصيصاً لتلبية
احتياجات
المستثمرين



مشغلين الأنشطة
السياحية الساحلية،
ومقدمين الخدمات



يطور صندوق
الاستثمارات العامة
مشاريع عملاقة على
المناطق الساحلية،
مما يعزز نمو
السياحة الساحلية

الهيئة السعودية للبحر الأحمر
Saudi Red Sea Authority

1.2 الهيئة السعودية للبحر الأحمر:

بدأت الهيئة السعودية للبحر الأحمر رحلتها في عام 2021م لبناء وتنظيم السياحة الساحلية في البحر الأحمر وتعزيز التكامل بين الجهات المعنية، من خلال إصدار التراخيص والتصاريح، ووضع السياسات والاستراتيجيات، والخطط اللازمة، إضافة إلى تعزيز متطلبات البنية التحتية واحتياجاتها، وحماية البيئة البحرية، وتشجيع الاستثمار والترويج للأنشطة الملاحية والبحرية السياحية بما يسهم في تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

الهدف: تمكين اقتصاد سياحي مثمر من خلال ساحل البحر الأحمر للمملكة، وصميمها الاستدامة.



الرؤية: تقديم تجربة عالمية رائدة ومستدامة؛ تلتقي فيها الطبيعة الفريدة البكر بأصالة التراث السعودي وثقافته.



الرسالة: تسهيل رحلة المستفيدين من ممارسي أنشطة السياحة الساحلية، والمستثمرين، والمشغلين؛ وذلك عبر الحلول التقنية والبنية التحتية عالية المعايير، والحوكمة الانسيابية، والتشريعات الواضحة، بالإضافة إلى تمكين القدرات البشرية، مع ضمان حماية البيئة وتجديدها.



1.1.2. مهام الهيئة السعودية للبحر الأحمر:

- وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط لتنظيم الأنشطة البحرية والملاحة السياحية في النطاق الجغرافي.
- متابعة إجراءات واشتراطات الجهات ذات العلاقة، وإصدار التراخيص والتصاريح اللازمة لتنظيم الأنشطة الملاحة والبحرية السياحية، وتحديد متطلبات البنية التحتية.
- وضع آلية تضمن التحقق من حماية البيئة البحرية في المواقع التي تمارس فيها الأنشطة الملاحة والبحرية السياحية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تشجيع وجذب الاستثمار في الأنشطة الملاحة والبحرية السياحية، وتقديم المساندة الإدارية والفنية والاستشارية للمستثمرين بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- إقامة الدورات والبرامج التدريبية ووضع جهات مانحة للشهادات المختصة بالتدريب في المجالات ذات العلاقة.
- بناء قواعد للبيانات والمعلومات ذات العلاقة بمهام واختصاصات الهيئة.
- تحديد المواقع والمسارات لممارسة الأنشطة الملاحة والبحرية السياحية في النطاق الجغرافي وتطويرها وتحديثها.
- تشجيع وتسويق ممارسة الأنشطة الملاحة والبحرية السياحية لجذب الممارسين.



2.2 صندوق التنمية السياحي

يقدم صندوق التنمية السياحي حزم شاملة من الحلول التمويلية المصممة لتلبية احتياجات المستثمرين في مختلف القطاعات السياحية، بما في ذلك الأنشطة البحرية والتجارب السياحية المرتبطة بها:

أنشطة نقل الركاب بالمياه البحرية
والساحلية



تنظيم الرحلات السياحية البحرية

تشغيل السفن السياحية
والجولات



تأجير معدات الغوص

تتنوع هذه الحلول لتشمل ثلاث فئات رئيسية من التمويل: **المساهمة في الأسهم والضمانات والقروض**. وتندرج تحت هذه الفئات العديد من المنتجات والبرامج لتمكين المستثمرين من تنفيذ مشاريعهم السياحية وتحقيق النمو المستدام في هذه القطاعات.

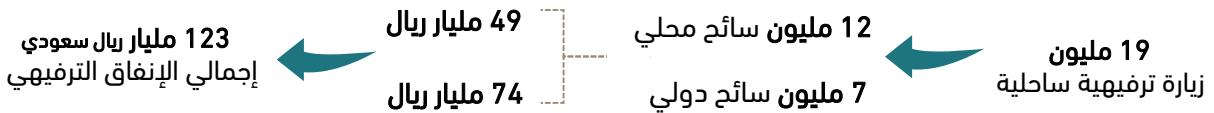
3. استراتيجية السياحة الساحلية في المملكة:

طورت الهيئة السعودية للبحر الأحمر استراتيجية السياحة الساحلية، وفقاً لرؤية السعودية 2030، وتتضمن الركائز الأساسية للاستراتيجية ما يلي:

- تجربة متنوعة وممتعة للعملاء في البحر الأحمر
- بيئة مزدهرة للأعمال في قطاع السياحة الساحلية
- بنية تحتية للسياحة الساحلية ذات مستوى عالمي
- وجهة سياحية ساحلية رائدة ومتميزة
- طبيعة مرنة يمكن الوصول إليها من خلال السياحة المتجددة والمستدامة اجتماعياً
- حوكمة مبسطة وفعالة للنظام البيئي

تهدف الهيئة السعودية للبحر الأحمر أن تكون تجربة البحر الأحمر عالمية ورائدة ومستدامة، تلتقي فيها العجائب الطبيعية مع التراث والثقافة السعودية الأصيلة. حيث وضعت الهيئة السعودية للبحر الأحمر عدة مستهدفات لتعزيز النظام البيئي للبحر الأحمر والتي تتضمن:

- ✓ **مساهمة السياحة الساحلية في البحر الأحمر بنسبة 30% من إجمالي السياحة الترفيهية في المملكة بحلول عام 2030م.**
- ✓ **مساهمة السياحة الساحلية في البحر الأحمر بنسبة 40% من إجمالي الإنفاق الترفيهي وذلك من خلال:**



- ✓ **مساهمة السياحة الساحلية في البحر الأحمر بنحو 85 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي.**
- ✓ **خلق أكثر من 210 ألف فرصة عمل.**

4. تطورات وإنجازات السياحة الساحلية في المملكة

1.4. تطوير اللوائح

تُعد السياحة الساحلية نشاطاً جديداً في المملكة، لذلك تم تطوير العديد من اللوائح كحجر أساس لتشجيع المستثمرين على بدء أعمال تجارية مدعومة بعدد من اللوائح لحماية مصالحهم، منها:

اللائحة التنظيمية لمنظم الرحلات البحرية السياحية



تهدف هذه اللائحة الى وضع الأحكام والشروط والإجراءات التي تنظم نشاط وأعمال منظم الرحلات البحرية السياحية في النطاق الجغرافي. [للمزيد](#)

اللائحة التنظيمية لسفن الرحلات السياحية (الكروز)



1. تهدف هذه اللائحة إلى تحديد الشروط والأحكام والإجراءات التي تنظم نشاط وأعمال سفن الرحلات السياحية (الكروز) في النطاق الجغرافي.
2. تهدف أيضاً إلى تقديم الاشتراطات اللازمة للمنظم لممارسة المهنة داخل النطاق الجغرافي وتقديم الالتزامات والحقوق لكل جهة ذات علاقة في تشغيل سفن الرحلات السياحية (الكروز) مع الأخذ في عين الاعتبار إجراءات الأمن والسلامة والبيئة والصحة. [للمزيد](#)

اللائحة التنظيمية لتأجير اليخوت الضخمة



تهدف هذه اللائحة بالسماح لليخوت الضخمة التي ترفع أعلاماً أجنبية بالتأجير في النطاق الجغرافي من خلال آلية تصريح التأجير. [للمزيد](#)

اللائحة التنظيمية لتصميم وتشغيل المراسي البحرية السياحية



تهدف هذه اللائحة إلى وضع الأحكام والشروط والإجراءات المنظمة لنشاط وأعمال مشغلي المراسي وتصميم المراسي البحرية السياحية في النطاق الجغرافي، وتقديم اعتبارات الصحة والسلامة و حماية البيئة الرئيسية المطلوبة من مشغل المرسى للحصول على الرخصة التشغيلية. [للمزيد](#)



اللائحة التنظيمية لزيارة اليخوت الخاصة



تهدف هذه اللائحة التنظيمية إلى تنظيم دخول وخروج اليخوت الخاصة الزائرة للنطاق الجغرافي. [للمزيد](#)

اللائحة التنظيمية للوكيل الملاحي السياحي



تهدف هذه اللائحة إلى وضع الأحكام والشروط والإجراءات التي تنظم نشاط وأعمال الوكيل الملاحي السياحي لتقديم الخدمات للوسائط البحرية لممارسة الأنشطة الملاحية في النطاق الجغرافي. وتطبق أحكام هذه اللائحة للحصول على الرخصة التشغيلية. [للمزيد](#)

اللائحة التنظيمية لتصنيف الوسائط البحرية المستخدمة في السياحة الساحلية

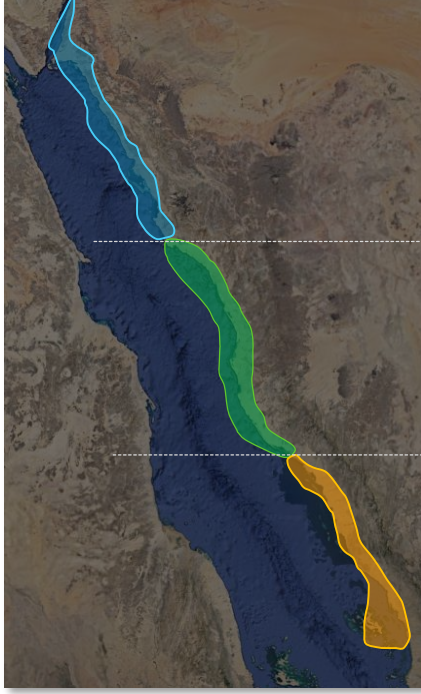


تهدف هذه اللائحة التنظيمية إلى تصنيف الوسائط البحرية المستخدمة في السياحة الساحلية والتي على ضوئها سوف يتم إصدار اللوائح التنظيمية من قبل الهيئة التي تمكن ممارسة الأنشطة الملاحية والبحرية داخل النطاق الجغرافي. [للمزيد](#)



2.4. تطوير الوجهات السياحية الساحلية في المملكة

حددت الهيئة السعودية للبحر الأحمر 3 مناطق رئيسية مختلفة على طول ساحل البحر الأحمر الذي يمتد لأكثر من 1800 كم، حيث تقدم هذه المناطق مجموعة شاملة من الأنشطة وتلبي احتياجات جميع الشرائح المستهدفة.



المجموعة الشمالية:

تتركز على تجارب ساحلية مستدامة وحصرية، مع إمكانية الوصول إلى الطبيعة والرفاهية المناسبة للزوار الذين يبحثون عن تجربة فاخرة لا مثيل لها.

المجموعة الوسطى :

تحقق للزائر إمكانية الوصول إلى عروض متنوعة من الأنشطة البحرية بالإضافة إلى الثقافة إلى الترفيه.

المجموعة الجنوبية:

يمكن للزائرين الانغماس في الثقافة الأصيلة والتواصل مع التقاليد والتجارب التراثية، بما في ذلك المواقع غير المستكشفة.



3.4. التطورات الجارية على أبرز مشاريع ساحل البحر الأحمر

يتم دعم نمو السياحة الساحلية من خلال العديد من القنوات المختلفة ومن ضمنها المشاريع العملاقة التي تساهم في التنوع الاقتصادي، والتي توفر العديد من الفرص الاستثمارية وتخلق المزيد من الوظائف في الاقتصاد، ومن الأمثلة على ذلك:



يعد مشروع البحر الأحمر المشروع السياحي المتجدد الأكثر طموحاً في العالم، حيث يقدم تجارب حصرية وفريدة من نوعها للسياح القادمين من مختلف أنحاء العالم. ويتم حالياً تطوير 22 جزيرة في البحر الأحمر من أصل 90 جزيرة، وسيضم المشروع 50 منتجاً يوفر ما يصل مجموعه إلى 8000 وحدة فندقية، بالإضافة إلى نحو 1000 عقار سكني عند اكتماله بحلول عام 2030م، كما أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز الرؤية التصميمية لـ "كورال بلوم - جزيرة شوري" في عام 2021م، وهي البوابة الرئيسية لمشروع البحر الأحمر، والمصممة من قبل الشركة البريطانية "فoster وشركاه". وسيمثل كورال بلوم نحو 80% من الفنادق المطورة خلال المرحلة الأولى بـ 11 منتجاً وفندقاً، تديرها مجموعة من علامات الضيافة العالمية.



نيوم NEOM

ستكون "سندالة" أول جزيرة فاخرة ووجهة لنادي اليخوت في نيوم، وستكون موقعاً سياحياً مثيراً وجذاباً. ومع مناخها المثالي على مدار العام، ستصبح سندالة مركزاً عالمياً لليخوت ووجهة فاخرة مستدامة تقدم المأكولات العالمية والتسوق والرفاهية. كما ستوفر هذه الجزيرة، التي تمتد على مساحة تزيد عن 840 ألف متر مربع، ضيافة راقية وتجارب لا تُنسى فوق وتحت الماء، مع الحفاظ على الجمال الطبيعي للمنطقة.

يقع مدخل نيوم في البحر الأحمر على بعد 17 ساعة بالقارب من معظم وجهات اليخوت في البحر الأبيض المتوسط، مما يجعلها مركزاً مثالياً لمجتمعات اليخوت الأوروبية والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. ويساهم موقعها القريب من أوروبا والبحر الأبيض المتوسط من سهولة الوصول إلى المرسى المذهل الذي يضم 86 رصيفاً و75 عوامة بحرية إضافية لليخوت الفاخرة.

استثمر في البحر الأحمر

تلتزم الهيئة السعودية للبحر الأحمر من خلال فريق الاستثمار وتطوير الأعمال بتعزيز الاستثمار والتنمية المستدامة. مع مهمة خلق بيئة تجذب المستثمرين، وتعزز النمو الاقتصادي، وتسخر الإمكانيات الهائلة للسياحة الساحلية في البحر الأحمر.

للاستفسارات المتعلقة بالاستثمار وتطوير الأعمال في السياحة
الساحلية، يرجى زيارة:

[الهيئة السعودية للبحر الأحمر](#)



الهيئة السعودية للبحر الأحمر
Saudi Red Sea Authority



إخلاء المسؤولية

تعد جميع المعلومات التي تتضمنها صفحات هذا التقرير معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم الوزارة أي إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا تتحمل الوزارة - بأي حال من الأحوال - تجاه أي جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف اتخذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذه الصفحات. وتؤكد الوزارة أنها غير مسؤولة سواء بشكل كامل أو جزئي عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، عرضي أو تبغي أو عقابي خاصاً كان أو عاماً، كما أنها غير مسؤولة عن أي فرصة ضائعة أو خسارة أو ضرر من أي نوع كان ينتج عن هذه الصفحات.

إن جميع النصوص والتحليل والشعارات المعروضة على هذه الصفحات تعد ملكاً لوزارة الاستثمار. وبناءً على ذلك لا يجوز نسخ أي من محتويات هذه الصفحة أو طباعتها أو تحميلها إلا لغرض الاستخدام الشخصي أو لاستخدامها داخل الشركة أو المنشأة. ولا يجوز إعادة استخدام أي جزء من هذه الصفحة أو محتواها أو تخزينها في موقع آخر أو إدراجها في أي نظام عام أو خاص لاسترجاع المعلومات الإلكترونية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الاستثمار.

للاستفسارات

عبر البريد:

وزارة الاستثمار
وكالة الشؤون الاقتصادية ودراسات الاستثمار
ص.ب 3966 الرياض 12382
المملكة العربية السعودية

هاتف: +966115065777

البريد الإلكتروني: eais@misa.gov.sa

لمتابعة أحدث إصدارات وزارة الاستثمار من تقارير يرجى زيارة الموقع الإلكتروني
[استثمر في السعودية](#) أو الموقع الإلكتروني [وزارة الاستثمار](#)
ولمزيد من الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاستثمارية في المملكة، يرجى زيارة
الموقع الإلكتروني "[استثمر في السعودية](#)" أو الموقع الإلكتروني [وزارة الاستثمار](#)